" معدلات التحاق الإناث بالتعليم في مرحلة الدراسة الثانوية : تحليل الوضع الراهن والحلول المقترحة "

بحث مقدم من قبل :

زينب حامد حميد / احصائي اقدم

د. منذر سامي جاسم / رئيس ملاحظين

زهراء حمود موزان / اختصاصي جودة

امين هادي حسين / احصائي

2025

المحتويات

مستخلص البحث :.....ه
المقدمة :.....1
الفصل الأول: منهجية البحث.....3
(1-1) مشكلة البحث :.....3
(2-1) هدف البحث :.....4
(3-1) أهمية الدراسة :.....4
(4-1) المفاهيم والمصطلحات :.....5
(5-1) الحدود الزمانية:.....5
(6-1) الأداة المستخدمة:.....5
الفصل الثاني: الجانب النظري.....6
(1-2) مقدمة :.....6
(2-2) تعليم النساء والفتيات :.....8
(3-2) اهمية تحسين معدلات التحاق النساء :.....9
(4-2) تسرب الفتيات من التعليم :.....11
(5-2) المضامين الدولية بشأن الحق في التعليم :.....13
(6-2) التحديات الرئيسية التي تواجه تعليم الفتيات في العراق:.....18
(7-2) استراتيجيات تحسين معدلات الالتحاق :.....21
(8-2) بعض تجارب الدول في تحسين معدلات التحاق الاناث بالتعليم:.....24
(8-2-1) تجربة مصر:.....24
(8-2-2) تجربة سنغافورا:.....25
(8-2-3) تجربة فنلندا:.....26
الفصل الثالث.....31
الجانب العملي.....31
(1-3) مقدمة :.....31
(2-3) الاستبانة الأولى التي تملأ من قبل النساء :.....31
أولاً: الخصائص الديموغرافية.....33
1- المستوى التعليمي.....33
2- العمر.....33
3- البيئة السكنية.....33
ثانياً: الوضع الاقتصادي للأسرة.....33
4- الدخل الشهري للأسرة.....33
ثالثاً: المعوقات الاقتصادية والاجتماعية لتعليم الفتيات.....33
5- التكاليف المالية كعائق للتعليم.....33
6- تأثير العادات والتقاليد.....34

رابعاً: توفر الخدمات التعليمية وجودتها.....34
7- توفر مدرسة قريبة.....34
8- تقييم جودة التعليم.....34
9- توفر وسائل النقل.....34
خامساً: التوعية والدعم المؤسسي.....34
10- حملات التوعية بأهمية تعليم الفتيات.....34
11- برامج الدعم النفسي والاجتماعي.....34
سادساً: الإطار القانوني والمعرفة به.....35
12- دور القوانين في تشجيع تعليم الفتيات.....35
13- مستوى المعرفة بقوانين التعليم الإلزامي.....35
سابعاً: المقترحات الداعمة لتعزيز تعليم الفتيات.....35
14- توفير منح ومستلزمات دراسية.....35
15- تحسين جودة التعليم وتدريب المعلمين.....35
16- التوعية المجتمعية.....35
17- إعداد وتفعيل القوانين.....35
18- توفير مدارس خاصة للفتيات.....35
من خلال الجدول (3-5) يتبين الاتي:.....42
معادلة الانحدار الخطي المتعدد هي الاتي:.....43
(3-3) الاستبانة الثانية التي تملأ من قبل الهيئة التدريسية :.....47
الفصل الرابع.....52
الاستنتاجات والتوصيات.....52
أولًا: الاستنتاجات.....52
ثانياً: التوصيات.....53
ثالثاً: اليات مقترحة لتحسين التحاق الفتيات بالتعليم:.....54
رابعاً:إجراءات وقائية لتحسين التحاق النساء والفتيات بالتعليم :.....54
المصادر.....58

الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
(1-2)	معدلات الالتحاق بالتعليم للمرحلة الثانوية في العراق (2020-2025)	
(1-3)	عرض وتحليل بيانات متغيرات الدراسة	
(2-3)	معامل الفا كرونباخ	
(3-3)	معامل ارتباط بيرسون لقياس ارتباط البنود بالمحور	
(4-3)	إختبار متغير الاستجابة (مستوى التعليم الذي وصلت اليه) من حيث التوزيع الطبيعي	
(5-3)	ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة	
(6-3)	قياس دقة انموذج الانحدار	
(7-3)	تحليل التباين	
(8-3)	معاملات المتغيرات التوضيحية	
(9-3)	ابرز العوائق التي تواجه الفتيات للالتحاق بالمدرسة	
(10-3)	تقييم جودة التعليم	
(11-3)	المرافق المدرسية المتاحة مناسبة وملائمة للفتيات	
(12-3)	تحسين المرافق التعليمية لجعلها اكثر جذباً للفتيات	
(13-3)	معامل الفا كرونباخ	

الاشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
(1-2)	اهم المرتكزات التي تحد من التسرب وتساعد على الالتحاق بالنسبة للنساء والفتيات	
(1-3)	المدرج التكراري لمتغير الاستجابة (مستوى التعليم الذي وصلت اليه)	
(2-3)	تقييم جودة التعليم	
(3-3)	المرافق المدرسية المتاحة مناسبة وملائمة للفتيات	
(4-3)	تحسين المرافق التعليمية لجعلها اكثر جذبا للفتيات	

مستخلص البحث :

في ظل التحديات التنموية التي تواجه المجتمعات، يبرز تعليم الفتيات كأحد المحاور الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. ويأتي هذا البحث ليسلط الضوء على واقع تعليم الاناث في مرحلة الدراسة الثانوية بالتركيز على معدلات الالتحاق وأثرها في مسارات التنمية، مع التركيز على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤثر في التحاقهن بالتعليم واستمرارهن فيه. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن التعليم يشكّل أداة محورية لتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن استمرار عدم المساواة بين الجنسين في فرص التعليم يسهم في تعميق الفجوات التنموية.

وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، بالاستناد إلى بيانات ميدانية جمعت باستخدام استبانتين احداهما تم ملأها من قبل النساء والفتيات وبعدد (92) استبانة والأخرى ملأت من قبل أعضاء الهيئة التدريسية وبعدد (48)، ومن ثم تم تحليل تلك البيانات إحصائياً باستخدام برنامج SPSS، بهدف تحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً في تعليم الفتيات. وأظهرت النتائج أن العوامل الاقتصادية، ولا سيما مستوى الدخل الشهري والتكاليف المالية، إلى جانب وسائل النقل والعمر، تمثل أبرز المحددات ذات الدلالة الإحصائية في التحاق الاناث بالتعليم. كما بيّنت النتائج وجود تأثير غير مباشر للعوامل الاجتماعية، مثل الزواج المبكر وضعف الوعي الأسري، فضلاً عن قصور البنية التحتية التعليمية في المناطق الريفية.

ويخلص البحث إلى أن تحسين واقع تعليم الاناث يستلزم تبني سياسات متكاملة قائمة على الأدلة، تركز على معالجة العوائق الاقتصادية ، وتحسين البيئة التعليمية ، وتعزيز الوعي المجتمعي ، بما يسهم في تمكين المرأة ، وتحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين، ودعم أهداف التنمية المستدامة.

المقدمة :

يعد التعليم والتنمية وجهان لعملة واحدة، فالتعليم الأداة الرئيسة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. وقد ساهم التطور المذهل في مجال العلوم المعرفية والتطبيقية وتكنولوجيا الاتصال في زيادة الفجوة بين متطلبات الدول وقدرات أفرادها، فكان لزاما على المجتمعات إعادة النظر في تمكين أفرادها ورسم الرؤى والأهداف بصورة أكثر واقعية لمواكبة التغيرات السريعة في العالم، وتمكين جميع الأفراد بفئاتهم العمرية المختلفة، خاصة المرأة وإعادة النظر في حقوقها من أجل تنمية حقيقية وشاملة.

ويشير التقرير العالمي لليونسكو (2015) إلى أنه لايزال ملايين الفتيات من حول العالم يعانون صعوبة شديدة في الوصول إلى التعليم وارتياد المدرسة والتقدم فيها وتحصيل التعليم الجيد من خلال التحاقهم بها، ويشكل عدم تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم معضلة كبرى ساهمت في تخلف البلدان. وأنه منذ انعقاد المنتدى العالمي للتربية في داكار 2000 تحقق تقدم متباين باتجاه التكافؤ بين الجنسين على المستوى الابتدائي بنسبة (69 ٪) من البلدان التي تتوفر بيانات بشأنها. إلا أنه لم يحقق سوى (48 ٪) من البلدان التكافؤ بين الجنسين على مستوى التعليم الثانوي.

ولإدماج المرأة في التنمية يجب أن تتوافر المعارف والمهارات التي تعينها على التمكين والاندماج، فضلا عن مجموعة من الآليات للتغلب على المعوقات التي تحد من إعطاء المجتمع الفرص الكافية والمناسبة لها لكي تسهم في تحقيق التنمية. كما أن للبرامج الاجتماعية المقدمة للمرأة دورا في تزويدها بالمعرفة والمهارات والقدرات اللازمة كي تسهم في تحسين مجتمعها، مما ينعكس عليها في صورة تغيرات ذاتية ومجتمعية تحقق التنمية الفعالة.

يعد الحق في التعليم من حقوق الانسان المتجددة والتي تكاد تجمع الدساتير والقوانين المختلفة على معالجة الاحكام المنظمة له، والسبب في ذلك أنَّ هذا الحق يعد مقياس لتحضر وتقدم المجتمع لاي دولة.

إن العلاقة بين التعليم وبين مستويات التقدم هي علاقة واضحة وأكيده ، إذ أنه من المعروف أن جغرافية الأمية في العالم مطابقة الى حدا ما لجغرافية التخلف ، لأن انتشار الأمية أو انخفاض المستوى التعليمي لا يتعلقان فقط بالرموز المقروءة أو المكتوبة بقدر ما هي مشكلة تخلف حضاري واجتماعي ، إن محو الأمية ونشر التعليم والارتقاء بمستوياته يؤديان إلى تخلي المجتمع عن الخصائص السلبية واكتساب خصائص ايجابيه متقدمة ، باعتبار أن التعليم هو الشرط الأساسي الكفيل بتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، حيث ان تحقيق شعار ادماج المرأة في عملية التنمية بشكل فعلي يتطلب أن تخطط الدولة لأهداف حقيقية قابلة للقياس من شئنها زيادة التزام الفتيات والنساء بالتعليم .

بالإضافة الى ان حق المرأة في التعليم دون تمييز هو أساس الحقوق وجوهرها والقاسم المشترك لجميع القيم الانسانية والشرائع الدينية والدنيوية لان التعليم يؤهل المرأة للتمتع بمزايا جميع الحقوق والقيم. إن تمتع المرأة بالكثير من الحقوق المدنية والسياسية وحرية استقاء المعلومات وحرية التعبير وحرية التصويت والترشيح والكثير من الحقوق الأخرى، يتوقف على مستوى تعليمها والفرص المتاحة لها في التعليم. وكذلك فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل الحق في اختيار العمل والحصول على أجر مساوي للرجل والتمتع بفوائد التقدم العلمي والتكنولوجي والحصول على التعليم العالي، وبالتالي لا يمكن ممارستها لحقوقها بطريقة مجدية إلا بعد حصول المرأة على مستوى من التعليم.

الفصل الأول: منهجية البحث

(1-1) مشكلة البحث :

إن ضمان حصول جميع النساء وبضمنهن الفتيات على تعليم جيد حقُ من حقوقهن الإنسانية وإحدى أولويات التنمية العالمية وبالرغم من التحسن الكمي في مستويات تعليم المرأة وازدياد معدلات التحاق الاناث بالمدارس الابتدائية والثانوية إلا أن هذه الإنجازات لم تنجح في تعديل المواقف والمعايير الاجتماعية المتحيزة ضد المرأة ومع ذلك لايزال هناك تحديات تواجه تحقيق المساواة في التعليم بين الجنسين ، فضلا عن الفوارق الكبيرة في فرص التعليم المتاحة للرجال والنساء في المجتمع اذ تتمتع الشابات الحاصلات على تعليم عال بفرص أقل في سوق العمل من تلك ذات التحصيل العلمي المنخفض. علاوة على ذلك، فإن حصول المرأة على التعليم غالبًا ما تعيقه الأعراف الثقافية التي تؤكد على عزل الإناث.

اذ تعد مشكلة التسرب من الدراسة مشكلة كبيرة، وهي من اخطر الآفات التي تواجه العملية التعليمية ومستقبل الأجيال في المجتمعات المختلفة لكونها تعكس ضياع الجهود التنموية ولا يقتصر تأثيرها على الفرد فحسب بل يتعدى ذلك إلى جميع نواحي المجتمع فهي تزيد معدلات الأمية والجهل والبطالة وتضعف البنية الاقتصادية والإنتاجية للفرد والمجتمع وتزيد الاتكالية والاعتماد على الغير، كما تفرز للمجتمع ظواهر خطيرة كعمالة الأطفال واستغلالهم وظاهرة الزواج المبكر...وغيرها ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم المشكلات الاجتماعية كانحراف الأحداث وانتشار السرقات والتطرف

وعلى الرغم من الجهود والمبادرات العديدة لأتاحه التعليم لدى الجميع، ومجانية التعليم والتوسع في المدارس وغيرها من الاجراءات إلا أنه مازال هناك عدد لا يستهان به من النساء محرومات من التعليم، كما تظهر مشكلة تسرب الفتاة من التعليم خاصة في مرحلة التعليم الثانوي فوفقا لتقارير وزارة التربية للاعوام 2023-2025 فقد بلغ معدل الالتحاق للفتيات في التعليم للمرحلة الثانوية للعام 2023-2024 حوالي75.4% مقارنة بالعام الدراسي 2024-2025 والذي بلغ 78% وبالرغم من التحسن في نسب الالتحاق الى ان ذلك التحسن يشكل نسبة طفيفة ومن هنا انطلقت مشكلة البحث اذ تمثلت بمجموعة من التساؤلات:

1- ما هي معدلات التحاق الاناث في الدراسة في العراق في المرحلة الثانوية.
2- هل ترتفع ام تنخفض معدلات التحاق الاناث بالدراسة الثانوية خلال الفترة الزمنية (2019-2025).
3- ما مدى كفاءة الاهتمام المؤسسي بتحسين التحاق النساء والفتيات بالتعليم.
4- ما طبيعة العلاقة بين الوضع الاقتصادي للنساء ومستوى التحاقهن بالتعليم.
5- ما مدى تأثير التحاق النساء والفتيات بالتعليم على الجهود التنموية
6- ما هي الوسائل الفعالة في تحسين معدلات التحاق النساء والفتيات بالتعليم

(1-2) هدف البحث :

يهدف البحث الى تحليل وتحسين واقع تعليم الاناث في المرحلة الثانوية من خلال:

1. تحديد العوائق الرئيسية التي تواجه الاناث في الالتحاق بالمدارس، سواء كانت مالية، اجتماعية، لوجستية، وتحليل تأثير العوامل الاقتصادية مثل دخل الاسرة ومستوى المعيشة على فرص التحاق الفتيات بالتعليم، بالإضافة الى مدى تأثير دور العادات والتقاليد الاجتماعية على استمرار الفتيات في الدراسة.
2. تقديم توصيات عملية لمتخذي القرار، حول السياسات والإجراءات التي يمكن اتخاذها لزيادة معدلات التحاق الفتيات بالتعليم وتحسين بيئة التعلم.
3. الوقوف على دور تحسين معدلات التحاق النساء في التعليم في دفع عجلة التنمية.

(1-3) أهمية البحث :

يعالج البحث قضية جوهرية تتعلق بتعليم الفتيات في العراق وله أهمية علمية تتضمن:

1- إضافة علمية في مجال دراسات التعليم وتكافؤ الفرص بين الجنسين من خلال تحليل العوامل المؤثرة على تعليم الفتيات في سياق المجتمع العراقي.
2- توفير بيانات حديثة تستند الى تحليل احصائي دقيق يساعد في فهم التحديات التعليمية التي تواجه الفتيات.

اما أهميته العملية فتتضمن:

1- فائدة الجهات الحكومية وصناع القرار من نتائج البحث لتطوير سياسات وبرامج تعليمية تستهدف تحسين فرص الفتيات في التعليم.
2- يساعد البحث المنظمات غير الحكومية والجهات الدولية المهتمة بتعليم الفتيات في توجيه جهودها نحو المناطق والفئات الأكثر تضرراً.

(1-4) المفاهيم والمصطلحات :

1. **المساواة بين الجنسين**: يشير هذا المصطلح الى أي مسألة تتعلق بالمساواة بين الجنسين مثل الجنس او العمر او العرق او الاصل او الاعاقة ووفقا لمنظمة اليونيسيف فأن المساواة بين الجنسين تعني (ان الرجال والنساء، الاولاد والبنات يتمتعوا بنفس الحقوق والموارد والفرص والحماية).
2. **تكافؤ الفرص:** يعني المساواة في فرص النفاذ الى جميع جوانب المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعدم مواجهة العوائق على اساس الجنس.
3. **مؤشر التعليم:** هو أحد إصدارات الأمم المتحدة لمؤشر التنمية البشرية كل عام والذي يتكون من مؤشر التعليم ومؤشر الناتج المحلي ومؤشر مأمول الحياة، تقيس هذه العناصر الثلاثة التحصيل التعليمي والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ومتوسط العمر المتوقع على التوالي.
4. **معدل الالتحاق:** مجموع عدد المسجلين بمستوى تعليمي معين ممن هم في فئة العمر الرسمية المناظرة لهذا المستوى التعليمي، معبرا عنه كنسبة مئوية من مجموع أفراد فئة السكان المناظرة.

(1-5) الحدود الزمانية :

تم العمل على جمع البيانات الخاصة بالبحث خلال الربع الأخير من سنة 2024 باستخدام استبانتين احداهما ملأت من قبل عامة النساء والأخرى تم ملأها من قبل الهيئة التدريسية ، بالإضافة الى معدلات الالتحاق بالتعليم في العراق للمرحلة الثانوية للفترة (2020-2025) والتي تم الحصول عليها من التقارير السنوية لوزارة التربية العراقية.

(1-6) الأداة المستخدمة :

تم استخدام استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة للبحث ومن ثم تم استخدام برنامج SPSS من اجل دراسة وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال إجابات افراد عينة البحث.

الفصل الثاني: الجانب النظري

(2-1) مقدمة :

لقد شغلت قضايا المرأة جزء أساسيا من قضايا التنمية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وصار العالم يقيم الدول حسب معاير التنمية البشرية ومدى الاهتمام بالإنسان وفي مقدمتها المرأة، فأصبحت الدول تترتب في قائمة التقدم والتخلف حسب هذا المعيار ومن اهم هذه المعاير التي تأتي على راس شروط التنمية هو تعلم النساء عن طريق التحاقهن بالتعليم وللوصول الى تمكين المرأة لابد من زيادة نسبة تعليمها من خلال الحصول على الفرص التعليمية كاملة. فتعليم النساء يعد امرا إلزاميا لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لاي بلد كان، كما وسيهم في تحسين الاستقلال الذاتي للنساء، بالإضافة الى انه يحسن نوعية حياتهن ويجعل لهن دورا واضحا في القضاء على الفقر.

لذا تكاتفت جهود المجمع الدولي مع منظمات الأمم المتحدة في اطلاق مبادرات متعددة تحمل بين طياتها ضمان تعليم النساء والفتيات كمبادرة التعليم للجميع (2000- 2015) ، ومبادرة عقد الأمم المتحدة لمحو الامية (2003- 2012) ، ومبادرة عقد الامم المتحدة للتعليم من اجل التنمية المستدامة (2005- 2014) ، ومبادرة الأهداف الإنمائية للألفية (2000- 2015) ،والاهداف الإنمائية لما بعد (2015- 2030)

سيما وان التعليم يمثل أهمية بالغة الامر الذي جعل المطالبة به من منظور حقوقي وليس منظور دعائي ، ويكفي للتدليل على ذلك ان من غايات الهدف الرابع لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم ، وضمان تكافؤ الفرص للوصول الى جميع مستويات التعليم ، لأنه يعد قوة منقطعة النظير تتيح تحقيق التحولات الإيجابية ومن أهمها ، إمكانية حصول النساء على فرص عمل ، تلبية الاحتياجات الاسرية الخاصة ، وانتقال بلادهن الى معدلات نمو سكاني مستقرة ، فالمعرفة المكتسبة من خلال التعليم تساعد النساء على توسيع الافاق العقلية ، بحيث يكون لهم القدرة على تحقيق فهم افضل للظواهر الاجتماعية والتعايش معها ، وتحسينها وتطويرها ، كما انه يساعد على رفع وعي المرأة بواقعها المضطهد ويزيد من فرصها في العيش بحياة كريمة .

فقد توصلت دراسة (Winthrop & Sperling, 2016, pp.24-28) [18] الى ان تعليم النساء وخاصة في البلدان التي تسعى الى الازدهار يزيد من فرص وصولهن الى الوظائف الرسمية (الحكومية) ، الى ان النساء في جميع العالم يمثلن اقل من 22% من البرلمانين ، واقل من 5% من رؤساء البلديات فالتعليم طريقة صالحة لتعزيز مشاركة المرأة في المناصب القيادية ، وقد اكدت دراسة (Winthrop & Sperling,2016, p.55) [18] ان النساء المتعلمات بشكل افضل من المرجح ان يشاركن في صنع القرار السياسي او ريادة الاعمال او قيادة مجتمعاتهن.

فـالتعليم للمـرأة هـو شـرط أساسـي مـن شـروط التمكـين وكلمـا زاد تعلـيم المـرأة سـاهم فـي زيـادة تمكينهـا ، (Amjad, M. J., et al, 2017, p.30) [17] ، الامـر الـذي جعـل التوجـه نحـو الاسـتثمار فـي تعلـيم المـرأة كونــه الأكثــر اســهاما فــي مواجــه مشــاكلها ، وتحقيــق التنميــة المجتمعيــة المســتدامة والشــاملة ، الامـر الـذي اجبـر الـدول علـى السـعي لتعلـيم المـرأة وسـن التشـريعات اللازمـة لـذلك ، ووفـرت لهـا المنـاخ والإمكانـات التــي تتكفـل بتحقيـق ذلـك بـأكبر قـدر مـن الكفـاءة والفاعليــة ، باسـتقراء مـا سـبق يتضـح ان تعليم المرأة رابط مهم من روابط التنمية وطرق تحقيقها ، ويتكون الفصل الحالي من:

أولا: تعليم النساء والفتيات

ثانيا: أهمية تحسين معدلات التحاق النساء

- **على المستوى الفردي**
- **على مستوى المجتمع**

ثالثا: تسرب الفتيات من التعليم

رابعا: المضامين الدولية بشأن الحق في التعليم

خامسا: التحديات الرئيسية التي تواجه تعليم الفتيات في العراق

سادسا: استراتيجيات تحسين معدلات الالتحاق

سابعا: تجارب بعض الدول لتحسين معدلات التحاق الاناث بالتعليم

(2-2) تعليم النساء والفتيات :

يعتبر الحق في التعليم من الحقوق الأساسية التي كفلتها جميع المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية، وقد وردت في ذلك عدة مواد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ولعل أهمية الحق في التعليم تكمن في دوره في تمكين وتقوية الحقوق الأخرى، فالفرد لا يستطيع أن يعرف حقوقه بدون تعليم كافي ومناسب (الإعلان العالمي لحقوق الانسان) [3].

وبالنظر لديننا الإسلامي نجد أنه أعطى المرأة الحق في التعليم كما ورد في الحديث الشريف "طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلة وهذا فيه تأكيد على إتاحة الفرصة لها في الإسلام للعمل والعلم، فقد شاركت المرأة في أعمال التمريض أثناء غزوات النبي صلى لله عليه وسلم وحضرت لمجالس العلم. إلا أن المتتبع لنسب الأمية لاحقا يجدها انتشرت بين النساء أكثر من الرجال حسب الإحصاءات العالمية وفي وطننا العربي والإسلامي على وجه الخصوص، ولعل ذلك أدى إلى زيادة الفروق بين الرجل والمرأة، في جميع أنحاء العالم. حيث يشير التقرير الإقليمي للدول العربية الصادر عن اليونسكو 2015 أن التفاوت بين الجنسين على حساب المرأة لا يزال منتشر على نطاق واسع، إذ لم يتحقق التكافؤ بين الجنسين في مجال قرائية الكبار إلا في عدد قليل جدا من الدول العربية، على الرغم من التقدم الكبير المحرز نحو تحقيق التكافؤ منذ العام 2000 حيث كانت أقل من 80 امرأة بالغة غير أمية مقارنة ب 100 من الرجال البالغين في تلك الدول بالعام 2012. ومن أجل القضاء على أمية المرأة في تلك الدول أقيمت المؤتمرات والملتقيات الإقليمية والعربية التي حرصت على تعزيز دور المرأة العربية من خلال مشاركتها الفاعلة والايجابية (التقرير الإعلامي عن المرأة السعودية) [7].

يتجاوز تعليم الفتيات مجرد إلحاقهن بالمدرسة، فهو يُعنى كذلك بضمان تعليمهن وشعورهن بالأمان وهن في المدارس، وحصولهن على فرصة إتمام كل مراحل التعليم، وتمتعهن بالمهارات والقدرات اللازمة للمنافسة في سوق العمل، وتعلم المهارات الاجتماعية والعاطفية والحياتية الضرورية للتعامل مع عالم آخذ في التغير والتكيف معه، واتخاذ القرارات بشأن حياتهن، والإسهام في مجتمعاتهن المحلية والعالم كله، فالنساء الحاصلات على تعليم أفضل عادة ما يكن أكثر تبصرا بمبادئ التغذية والرعاية الصحية، وينجبن عددا أقل من الأطفال، ولا يتزوجن في سن مبكرة، وغالبا ما يتمتع أطفالهن بصحة أفضل، إذا اخترن أن يصبحن أمهات. وتزيد احتمالات أن يشاركن في سوق العمل الرسمية ويجنين دخولا أعلى (التقرير الشامل للتنمية البشرية بالدول العربية) [8]، وفي العراق على وجه الخصوص لا يزال تعليم الفتيات يواجه عدة تحديات على الرغم من تحقيق تقدم ملحوظ في تعليم الفتيات على مر السنوات ولكن لا يزال هناك تحديات تتطلب مزيداً من الجهود التنموية لحلها اذ تشير بيانات منظمة اليونسكو لسنة 2009 إلى أن نسبة الأمية في الوطن العربي هي نحو 30%، ترتفع بين النساء لتصل إلى نحو 50%. أعلى نسبة للأمية موجودة في عدة بلدان على رأسها

العراق بنسبة 61%، وفي السودان بنسبة 50% وفي مصر بنسبة 42%، وفي اليمن بنسبة 39%، وفي المغرب بنسبة 38%. البيانات الإحصائية حول واقع الأمية في الدول العربية تبين أن عدد الأميين لدى الفئات العمرية التي تزيد على 15 عاما بلغ قرابة 99.5 مليون نسمة، فيما وصل عدد الأميين العرب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و45 عاما 75 مليون نسمة (حسين ، 16:2024) [14].

وحسب تقديرات منظمة اليونسكو وعلى مستوى العالم، تقترب معدلات التحاق البنات والأولاد بالمرحلتين الابتدائية والثانوية من الوصول لنقطة التساوي (90% للذكور، و 89% للإناث). غير أنه في حين تتماثل معدلات الالتحاق - واقع الأمر أن ثلثي جميع البلدان قد حققت المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي - فإن معدلات الإكمال بالنسبة للفتيات أقل في البلدان منخفضة الدخل حيث إن 63% من التلميذات في المرحلة الابتدائية يكملن المرحلة، مقابل 67% من التلاميذ في المرحلة نفسها. وفي البلدان منخفضة الدخل، تستمر معدلات إكمال المرحلة الثانوية للفتيات في التراجع، حيث لا يكمل سوى 36% من الفتيات المرحلة الإعدادية مقابل 44% من الأولاد. أما معدلات إكمال المرحلة الثانوية فتشهد تفاوتات مماثلة في البلدان الأقل دخلاً، إذ يبلغ المعدل 26% للشباب و 21% للشابات، وتبدو الفجوات أشد وضوحا في البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف ومنها العراق ففي هذه البلدان تزيد احتمالية تسرب الفتيات من المدرسة بمرتين ونصف المرة عن الأولاد، وفي مستوى المرحلة الثانوية، يرجح أن يتسربن من الدراسة الثانوية بنسبة 90% أكثر من الفتيات في البيئات غير المتأثرة بالهشاشة والصراع والعنف ففي العراق تأثرت نسبة تعليم الفتيات بالعديد من العوامل بما في ذلك الصراعات والاضطرابات التي شهدتها البلاد على مر العقود الأخيرة مع وجود جهود مستمرة لتعزيز تعليم الفتيات في العراق (بدرية ، 2018: 220) [4].

(2-3) اهمية تحسين معدلات التحاق النساء :

يعود حق المرأة في التعليم بالعديد من الفوائد على المرأة والمجتمع، إذ تكمن أهميته فيما يأتي:

1- على مستوى الافراد (عواطف ، 2008) [15]

- **رفع مستوى الوعي الصحي:** يُساعد تعليم المرأة على رفع مستوى الوعي الصحي لديها، فقد تبيّن أنّ حصول المرأة على التعليم الابتدائي والثانوي يُساهم في الحدّ من معدّل وفيات الرضّع قبل إتمامهم عامهم الأول لقدرتهم على التعامل معهم، ومن جانبٍ آخر أتاح التعليم للمرأة إمكانية العمل في المرافق الصحية لتقديم العديد من الخدمات الصحيّة لرعاية فئات المجتمع المختلفة.
- **التقليل من حالات الزواج المبكر:** ربطت العديد من الدراسات بين مستوى تعليم المرأة ونسبة زواجها في سنّ مبكّر وما يترتّب على ذلك من آثار سلبية، فقد أظهرت الدراسات أنّ حصول

الإنـاث علـى التعلـيم الابتـدائي يُقلّـل مـن نسـبة زواجهـنّ فـي سـنّ مبكـر بنسـبة 14%، كمـا أنّ حصـولهنّ على التعليم الثانوي يُقلّل نسبة الزواج المبكر بينهنّ إلى الثلث.

- **رفـع مسـتوى المعيشـة:** يُعـدّ التعلـيم داعمـاً أساسـياً لتحقيـق الأهـداف التـي تطمـح إليهـا المـرأة خـلال فتـرات حياتهـا، حيـث تبـذل النسـاء جهـدهنّ فـي التعلـيم حتّـى يـنلنَ منصـباً وظيفيـاً مرموقـاً يعـود علـيهنّ بالفوائـد الجمّـة لتحسّـن مسـتوى معيشـتهنّ فحسـب منظمـة اليونيسـكو يـزداد راتـب المـرأة المتعلمـة بنسـبة 20% عن كلّ سنة دراسية، كما تزاد فرص العمل المتاحة لها كلما تلقّت تعليماً أفضل.
- **الحـدّ مـن العنـف:** تتعـرّض العديـد مـن النسـاء للعنـف الأسـريّ والجنسـيّ فـي بعـض المجتمعـات، وخاصـةً عنـدما يُنظَـر إليهـا علـى أنّهـا عـبء اقتصـاديّ علـى الأسـرة، لـذلك يُبعـد التعلـيم المـرأة عـن التعنيف الأسريّ بإكسابها الوعي وقوّة الشخصيّة

2- علـى مسـتوى المجتمـع (دراسـة منظمـة المـرأة العربيـة ، 2018) [16]، (البنـك الـدولي ،2019) [5]

لا يقتصـر تعلـيم المـرأة بـالنفع عليهـا وعلـى أسـرتها، بـل يمتـدّ تـأثيره الإيجـابيّ علـى المجتمـع أيضـاً، وذلك من خلال ما يأتي:

- **زيـادة محـو الأميّـة:** إنّ نسـبة الإنـاث الأميّـات عالميّـاً مرتفعـة نسـبةً للأميّـة لـدى الـذكور، فمـن بـين 163 مليـون فـرد أميّ مـن فئـة الشـباب فـي العـالم تُشـكّل الإنـاث حـوالي 63% مـنهم، لـذا يُعـدّ تقـديم التعلـيم للإناث مساهماً أساسيّاً في التنمية الاجتماعيّة ومحو الأميّة في المجتمعات.
- **الحـدّ مـن الفقـر:** يُقـدّم التعلـيم للمـرأة الفرصـة لإعالـة أسـرتها وحمايتهـا مـن الفقـر، وذلـك بإشـراكها فـي الأعمـال التجاريّـة والأنشـطة الاقتصـاديّة التـي تزيـد مـن فرصـتها للحصـول علـى الـدخل، وبالتـالي فـإنّ نسـبة الفقـر فـي المجتمـع سـتقلّ بشـكلٍ كبيـرٍ ووفقـاً لدراسـة أجراهـا البنـك الـدوليّ فـإنّ زيـادة النسـاء الحاصلات على تعليم ثانوي بنسبة 1% تزيد نموّ الدخل السنويّ للفرد بنسبة 0.3%.
- **الحـدّ مـن الانفجـار السـكانيّ:** تميـل النسـاء المتعلّمـات إلـى إنجـاب عـدد أقـلّ مـن الأطفـال، وذلـك حرصـاً مـنهن علـى تنشـئة أطفـالهن بطريقـة صـحيحة، وسـعيهاً لحصـولهم جميعـاً علـى التعلـيم المناسـب، وتقـديم الرعايـة الكاملـة لهـم دون تقصـير، الأمـر الـذي يُسـاهم بالحـدّ مـن الانفجـار السـكانيّ العـالميّ، فقـد بيّنـت دراسـة أجرتهـا منظمـة اليونسـكو فـي البرازيـل عـام 2000م أنّ المـرأة المتعلّمـة تُفضّـل الحصـول فـي المتوسـط علـى 2-3 طفـل فـي حياتهـا، بينمـا تميـل المـرأة الأميّـة للحصـول فـي المتوسـط علـى 6 أطفال.

- **المشـاركة السياسـيّة:** يفـتح التعلـيم للمـرأة أبوابـاً للمشـاركة فـي عمليّـة صـنع القـرار والمناقشـات السياسـيّة والاجتماعيّـة، وبـذلك تُسـاهم المـرأة مجتمعيّـاً بإحـداث أثـر سياسـيّ واقتصـاديّ بمهاراتهـا القياديّة، كما ترفع كفاءة المؤسسات الحكوميّة والخاصّة، وتحدّ من الفساد في تلك المؤسسات.
- **تقليـل انتشـار بعـض الأمـراض:** يزيـد التعلـيم مـن وعـي المـرأة للوقايـة مـن بعـض الأمـراض؛ كمـرض نقـص المناعـة البشـرية أو الإيـدز، أو الملاريـا، وبالتـالي تقـلّ نسـبة الإصـابات بهـذه الأمـراض في المجتمعات.

(4-2) تسرب الفتيات من التعليم :

لم تعد المناطق الريفية لوحدها تشهد تدنياً في مستوى التحاق الفتيات بالتعليم وتسربهن، إذ أصبح الحضر يعاني هذه المشكلة ايضاً، وليس بالضرورة أن يكون الأمر مرتبطاً بالعادات والتقاليد، إنما تجتمع عدة أسباب منها اقتصادية واجتماعية وتربوية مع التباين من مجتمع لآخر حسب الوضع السائد واختلاف الريف عن الحضر، وتعد الأسباب الاقتصادية هي الأكثر تأثيراً وعامل ضغط على أسرة الفتاة. أما الأسباب الاجتماعية فترجع إلى النظرة الدونية للإناث، والزواج المبكر يعتبر عاملاً آخر في تسرب الفتيات من التعليم، وأسباب أخرى تتعلق بالمدرسة نفسها، او عدم ملائمة المبنى المدرسي الذي لا تتوافر فيه الخصوصية المطلوبة للفتيات من الأسوار العالية في المناطق الشعبية (الربيعي ،12:2006) [12].

إن نسب تسرب الفتيات من المدرسة خلال المرحلة الابتدائية أو بعدها بدأ بالتزايد مع انخفاض معدل التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائي، ونسبت المنظمة الدولية أسباب عدم التحاق الفتيات بمدارسهن أو عدم استمرارهن في الدراسة إلى قلة دعم اسرهن وخاصة الآباء، والبيئة المدرسية، والوضع الأمني العام، وأشارت المنظمة الدولية الى وجود تباين في نسب التحاق الفتيات في المحافظات العراقية، وتظل قضية تراجع عدد الفتيات في الدراسة مشكلة اجتماعية، وهي من المشكلات التي لها أثر كبير في اعاقة التنمية في جميع جوانب الحياة (زويلف،2008،99) [11].

وتعد ظاهرة تسرب الفتيات من المدارس من المشكلات التربوية الخطيرة بسبب اثارها السلبية على الفرد والاسرة والمجتمع، فضلا عن تحول هذه الظاهرة الى ظاهرة اجتماعية بسبب اعمال العنف والارهاب والاختطاف والتهديدات والاعراف الاجتماعية، اضافة الى ان العديد من العوائل لا تحبذ تعليم الفتيات او تكتفي بتعليمهن القراءة والكتابة فقط كما تهمل وتتهاون مع موضوع تعلم الابناء وخصوصا الفتيات، هذا كله يسبب خطرا على التعليم في العراق ، واتسعت في الآونة الأخيرة ظاهرة التسرب الدراسي خاصة في المناطق الريفية إذ يعاني سكانها من أوضاع اقتصادية متردية لا تسمح بتوفير تكاليف التعليم الذي تعاني أنظمته التعليمية من التراجع والضعف (سراج الدين ،2006) [13].

ويتفاوت حجم التسرب في المدارس العراقية من سنة إلى أخرى ومن منطقة لأخرى ، لكن الاتجاه العام لهذه الظاهرة في تزايد في الآونة الأخيرة حيث بلغت نسبة عدد المتسربين أكثر من 25%، لكن يظهر حجم المشكلة إذا نظر إليها من ناحية تراكمية أن ظاهرة التسرب من النظام التعليمي لها أسباب متعددة ومتشعّبة تختلط فيها الأسباب التربوية مع الأسرية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية وغيرها، فظاهرة التسرب هي نتاج لمجموعة من الأسباب تتفاعل وتتراكم مع بعضها تصاعديا لتدفع الطالب وبقبول من أسرته إم برضاها أو كأمر واقع إلى خروج الطالب من النظام التعليمي قبل الانتهاء من المرحلة التعليمية التي ابتدأ فيها (تقرير التنمية المستدامة في الوطن العربي ، 2006) [9].

ويبين الشكل (2-1) اهم المرتكزات التي تحد من التسرب وتحسن من التحاق النساء والفتيات بالدراسة

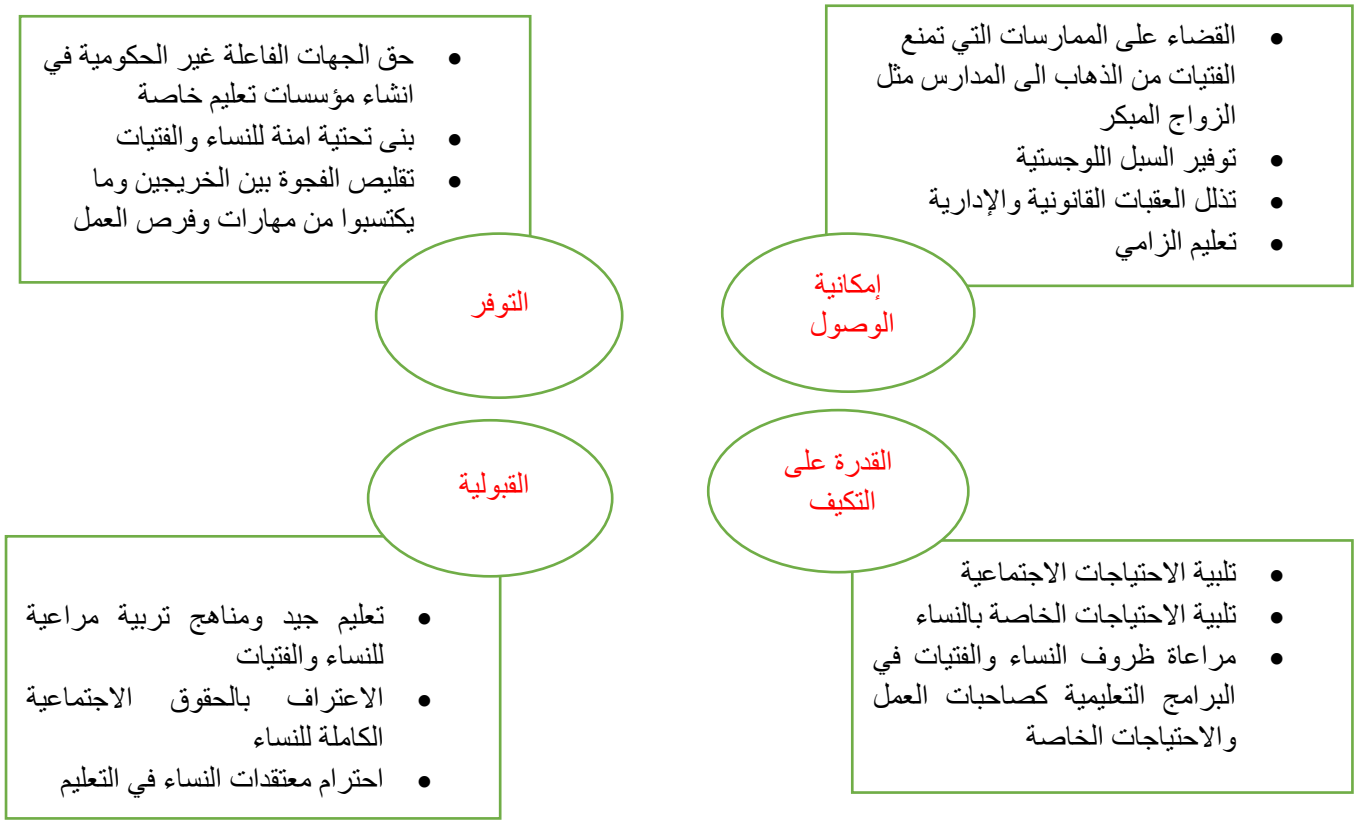

الشكل (2-1) اهم المرتكزات التي تحد من التسرب وتحسن من التحاق النساء والفتيات بالدراسة

- المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر المتاحة.

(2-5) المضامين الدولية بشأن الحق في التعليم :

حرصت المواثيق على تنظيم العديد من الحقوق التي تعنى بحقوق الانسان وتفرع من هذا الحرص التزاما يقضي بتضمين تلك الحقوق في الدساتير الوطنية. ويعد حق التعليم واحد من الحقوق التي عنيت المواثيق الدولية والدساتير الداخلية بتضمينها وتوفير الضمانات التي تؤمن ديمومة هذا الحق من خلال تحديد مرتكزاته وضماناته وتوضيح بعض الاسس التي تسهم بتأطير هذا الحق بإطار تشريعي على الصعيد الدولي والداخلي.

1- الإعلان العالمي لحقوق الانسان .

اقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948 والذي أصبح يشكل اهم الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وقد اولى الاعلان الحق في التعليم اهتماما واضحا في مواده مما دفعه الى تضمين هذا الحق في المادة 26 منه الفقرة (1) والتي نصت على (لكل شخص الحق في التعليم ويجب ان يوفر التعليم مجانا على الاقل في مرحلته الابتدائية والاساسية ويكون التعليم الاساسي متاحا للجميع، وان يكون التعليم المهني والفني متاحا للجميع). (الإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948) [2].

2- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1966 في المادة (13) على: (العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية) [1].

- تقر الدول الاطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم. وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم الى الانماء الكامل للشخصية الانسانية والى توطيد احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية وهي متفقة كذلك على وجوب استهداف التربية والتعليم تمكين كل شخص من المساهمة بدور نافع في مجتمع حر وتوثيق اواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الامم ومختلف الفئات السلالية او الاثنية او الدينية ودعم جميع الانشطة التي تقوم بها الامم المتحدة من اجل صيانة السلم
- ضمان الممارسة لهذا الحق يتطلب:

* جعل التعليم الابتدائي الزاميا واتاحته مجانا.
* تعميم التعليم الثانوي بمختلف انواعه بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني وجعله متاحا للجميع بكافة الوسائل المناسبة والاخذ بمجانية التعليم
* اتاحة التعليم العالي للجميع .

3- اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم

تناولت هذه الاتفاقية مبدأ مهم من المبادئ الأساسية التي تضمن حق التعليم لجميع الافراد بدون أي تمييز عنصري على أساس الجنس او اللون او القومية فتضمنت موادها مبدأ المساواة في المعاملة في مجال التعليم وعدم الاخلال بها وخاصة ما يتسبب عنه حرمان أي شخص او جماعة من الأشخاص بالالتحاق بأي نوع من أنواع التعليم وايمانا من الأطراف في هذه الاتفاقية بمبدأ عدم التمييز في التعليم تعهدت الدول الأعضاء بأن تلغي أية احكام تشريعية او تعليمات إدارية وتوقف العمل بأي إجراءات إدارية تنطوي على التمييز في التعليم. (اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم : 1960).

4- اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز

عمدت الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ان تتخذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل لها حقوقا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية على أساس المساواة بين الرجل والمرأة فيما يخص الالتحاق بالدراسات والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية على اختلاف فئاتها ،في المناطق الريفية والحضرية على السواء وتكون هذه المساواة مكفولة في مرحلة الحضانة وفي التعليم العام والتقني والمهني والتعليم العالي والتساوي في المناهج الدراسية والقضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة في جميع مراحل التعليم وبجميع اشكاله عن طريق تشجيع التعليم المختلط وغيره من انواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف (الركابي ، 2014 : 33) [10].

5- اتفاقية حقوق الطفل 1989

تضمنت هذه الاتفاقية اعتراف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم اذ اكدت (مصطفى ،2017: 17) [6].

المادة (28): "لكل طفل الحق في التعليم ويجب ان يكون التعليم الأساسي مجانيا وان يكون التعليم الثانوي والتعليم العالي متوفرين، وينبغي تشجيع الأطفال على الذهاب الى المدرسة للحصول على اعلى مستوى تعليمي ممكن وعلى المدارس احترام حقوق الأطفال وعدم ممارسة العنف بأي شكل من الاشكال

المادة (29): ينبغي ان يكون تعليم الطفل موجها نحو

- تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية الى اقصى إمكاناتها.
- تنمية احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

- اعـداد الطفـل لحيـاة تستشـعر المسـؤولية والتمتـع بـروح التفـاهم والسـلم والتسـامح والمسـاواة بـين الجنسين

6- الدستور ولأطر القانونية الوطنية

عـدَّ الدسـتور العراقـي لسـنة 2005 التعلـيم عـاملاً أساسـاً لتقـدم المجتمـع، إذ حـرص المشـرع علـى تضـمين الدسـتور العديـد مـن الفقـرات التـي تناولـت حـق التعلـيم الـذي تكفلـه الدولـة للجميـع، فضـلاً عـن مجانتيـه فـي جميـع المراحـل وإلزاميتـهِ فـي المرحلـة الابتدائيـة، وتشـجيع البحـث العلمـي والأبـداع، وضـمان تعلـيم الإفـراد مـن ذوي الاحتياجـات الخاصـة، ممـا يشـكّل أساسـا قويـا لقطـاع التربيـة والتعلـيم يمكـن الاسـتناد إليـه لتطـويره وتوسـيعه بالشـكل المطلـوب ومـن هـذا المنطلـق حرصـت الحكومـة العراقيـة علـى تشـريع العديـد مـن القـوانين ذات العلاقـة بـالتعليم لضـمان حقـوق المـواطنين بهـذا المجـال تماشـيا مـع الدسـتور العراقـي . أصـدر مجلـس النـواب العراقـي قـانون 23 لسـنة 2011 ليكـون أساسـاً لجهـود القضـاء علـى الأميـة كمـا يواجـه تعلـيم ذوي الاحتياجـات الخاصـة تحـديات كبـرى بـالرغم مـن أن القـوانين والأنظمـة التـي تسـير عليهـا وزارة التربيـة قـد ضـمنت حـق التعلـيم للأفـراد ذوي الاحتياجـات الخاصـة بفئتـيهم (بطـيء الـتعلم، ضـعاف السـمع، ضـعاف البصـر) أو فئـة الموهـوبين. بـدءا مـن قـانون التعلـيم الإلزامـي رقـم (118) لسـنة 1976 وتعديلاتـهِ ونظـام المـدارس الابتدائيـة، ونظـام المـدارس الابتدائيـة رقـم (30) لسـنة 1978، وقـانون وزارة التربيـة رقـم (34) لسـنة 1998 وقـانون مـدارس الموهـوبين لسـنة 1985، والتعليمـات المعتمـدة فـي صـفوف التربيـة الخاصـة ومـا تبعهـا بمـا يناسـب مـع مبـادئ حقـوق الانسـان، تقـدم القـوانين والسياسـات العراقيـة ذات الصـلة بـالتعليم حمايـة متسـاوية لـلأولاد والبنـات. وتضـمن المـادة (34) مـن الدسـتور الحـق فـي التعلـيم لكـل الأطفـال وتعـرف هـذا الحـق كعامـل أسـاس فـي تقـدم المجتمـع. وفضـلاً عـن ذلـك، ينـص الدسـتور علـى الزاميـة التعلـيم الابتـدائي، وضـمان حـق الشـخص فـي الحصـول علـى التعلـيم بلغتـه الأم، ويبـين التـزام الدولـة بمكافحـة الأميـة. ولكـل عراقـي الحـق فـي التعلـيم المجـاني بكافـة المراحـل ويكـون التعلـيم الزاميـاً لغايـة الصـف السـادس الابتـدائي 12 عامـاً. وتقابـل هـذه الضـمانات الدسـتورية أنظمـة وسياسـات علـى المسـتوى الاتحـادي وعلـى مسـتوى الأقـاليم. وعلـى سـبيل المثـال، تؤكـد تعليمـات المـدارس الابتدائيـة أن التعلـيم الزامـي ومجـاني لكافـة الأطفـال، كمـا تؤكـد أنظمـة المـدارس الثانويـة إتاحـة فـرص متسـاوية لكافـة الأطفـال فـي العـراق. وتمثـل المعـايير العراقيـة الـدنيا للتعلـيم فـي حـالات الطـوارئ، التـي وضـعتها وزارة التربيـة الاتحاديـة ووزارة التربيـة فـي حكومـة إقلـيم كردسـتان ومـدراء مـدارس ومعلمـون ومنظمـات دوليـة ووكـالات أمـم متحـدة، تمثـل مبـادئ توجيهيـة صُـممت خصيصـاً لمعالجـة أوضـاع مـا بعـد النزاعـات وتشـمل هـذه المعـايير أحكامـاً عـن إتاحـة فـرص متسـاوية للحصـول علـى

التعليم، والحماية والرعاية، والمنشآت والخدمات، والمناهج، والتدريب، والدعم المهني والإنمائي، بالإضافة إلى صياغة القوانين والسياسات.

ولكون العراق جزءا من العالم، فإن مبادئ المساواة بين الجنسين وعدم التمييز هما في صميم معايير حقوق الإنسان ومعاهدات حقوق الإنسان الدولية، وتضم المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي انضم إليها العراق العديد من الأحكام التي تحظر التمييز ضد النساء والفتيات، بما في ذلك أحكام محددة في مجال التعليم. (الدستور العراقي ، 2005)

7. خطة التنمية الوطنية (2024-2028)

اعدت وزارة التخطيط وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة خطة التنمية الوطنية (2024 - 2028) ، والتي تم اطلاقها من قبل السيد رئيس الوزراء الدكتور محمد شياع السوداني وذلك خلال الحفل الذي اقامته وزارة التخطيط بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي يوم السبت الموافق (2024/8/3) ، وتكونت الخطة من تسعة فصول حيث تناول الفصل الرابع منها (التنمية البشرية والاجتماعية) واحد محاوره هو (محور الدور التنموي للمرأة) حيث تم التطرق فيه الى المؤشرات الرئيسية التي تخص النساء ومجموعة من التحديات الرئيسية التي تواجه عملية تمكين المرأة العراقية ، وبالإضافة الى الاهداف الاتية:

الهدف الاول: تحقيق شمول مالي اوسع للنساء لتعزيز الوصول الى فرص العمل.

وسائل تحقيق الهدف الأول

- تبني سياسات مالية مناصرة لعمل المرأة وخاصة المرأة الفقيرة في القطاع الخاص.
- توفير بيئة عمل مناسبة للنساء والفتيات وتوفير الحماية القانونية لممارسة العمل في القطاع الخاص.
- تبسيط إجراءات منح القروض الميسرة للمرأة على المرأة الفقيرة للبدء بمشاريعهم الخاصة.
- استحداث عيادات لتقديم الاستشارات القانونية للنساء وبالتركيز على المناطق الفقيرة في مجال الحصول على قرض وتسجيل الاعمال.
- رفع مستوى الوعي بأهمية تزويد النساء والفتيات بالمهارات الرقمية لإدماجهن الرقمي وإتاحة فرص أكبر في مجال العمل في القطاع الخاص.
- تطوير شبكات العمل والتواصل من خلال بناء علاقات مهنية قوية للنساء في سوق العمل والتواصل الفعال للترويج عن مشاريعهن.

الهدف الثاني: تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الريفية.

وسائل تحقيق الهدف الثاني

- تحسين مستويات التعليم في الريف لتجاوز مشكلة الالتحاق والتسرب والأمية وضمان وصولهن إلى المراكز التعليمية والصحية.

- الحد من ظاهرة الزواج المبكر المنتشر في العراق بصورة عامة وفي الريف بصورة خاصة.
- توفير برامج لتطوير قدرات النساء في الريف على إستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة وتربية الحيوانات وبما يعمل على تحسين المردودات الاقتصادية لها.
- وضع سياسات تسهل وصول النساء (بالتركيز على المرأة الريفية الفقيرة) إلى الموارد والمعلومات المهمة وأساليب التعامل مع التغيرات المناخية والتكيف مع المخاطر الناجمة عنها.
- بناء قاعدة بيانات وتحديثها سنويا عن واقع المرأة الريفية في العراق لتسهيل عمل متخذي القرار وصانعي السياسات من أجل تحسين واقع المرأة الريفية الاجتماعي والاقتصادي.
- تصميم برامج خاصة بالتوعية في الأسر الريفية لتعزيز المكانة الاجتماعية للمرأة.

الهدف الثالث: تعزيز المشاركة للنساء في صنع القرار والادوار القيادية لهن

وسائل تحقيق الهدف الثالث

- توفير برامج تعليمية وتدريبية مخصصة للنساء لتنمية مهاراتها القيادية والإدارية.
- تنظيم حملات توعية لتعزيز فهم المجتمع لأهمية مشاركة المرأة في صنع القرار.
- دعم المنظمات غير الحكومية والجمعيات النسائية التي تعمل على تعزيز حقوق المرأة وتمكينها.
- تشجيع سياسات العمل المرنة التي تسمح للمرأة بالموازنة بين العمل والحياة الشخصية والتطلعات القيادية.
- جمع البيانات والإحصاءات المتعلقة بمشاركة المرأة في مختلف المجالات لتحليل الفجوات واتخاذ الإجراءات التصحيحية.

بالاضافة الى الاهداف السابقة فقد تطرقت الخطة الى مؤشرات قطاع التربية التعليم والتحديات التي تواجهه ومن هذه الاهداف

الهدف الاول : تنمية الطفولة المبكرة

وسائل تحقيق الهدف

- زيادة عدد رياض الاطفال في عموم المحافظات وبواقع 96 مدرسة .
- تبني مناهج معززة للغرس المبكر للقيم الاصلية والمواطنة والانسانية والتسامح واحترام الاخر
- تأمين الرعاية والصحة النفسية للطفل لاسيما في مناطق النزوح والمحافظات الفقيرة
- تطوير المالكات التعليمية والتربوية ة بالطفولة المبكرة
- توفير المتطلبات المالية والمادية والبشرية للمؤسسات التي ترعى الطفولة المبكرة.

الهدف الثاني: ضمان تعليم جيد وشامل لجميع مراحل التعليم العام (النظامي وغير النظامي) وتأهيل وتطوير البنى التحتية

وسائل تحقيق الهدف

- توفير بنى تحتية ومستدامة من خلال

- تطـــوير الملاكـــات التعليميـــة كافـــة وفقـــا لاحـــدث طرائـــق وانمـــاط التعلـــيم الحديثـــة وتطوير قدرات الادارات المدرسية
- توسيع برامج محو الامية وتعليم الكبار وتطوير المناهج الخاصة بها

الهدف الثالث : زيادة نسبة الالتحاق في المدارس وتقليل نسب التسرب
وسائل تحقيق الهدف

- تعـــديل قـــانون التعلـــيم الالزامـــي رقـــم (118) لســـنة 1976 لضـــمان اســـتمرارية التعليم الالزامي الى المرحلة المتوسطة والتشريعات ذات العلاقة
- التوعية الشاملة بتعليم الفتيات واليافعين والاطفال الفقراء.

ربط التعليم بمحفزات مشروطة ببرامج الحماية

8. الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم (2022-2031)

تشـكل الاسـتراتيجية الوطنيـة العراقيـة للتربيـة والتعلـيم رؤيـة الحكومـة العراقيـة لقطـاعي التربيـة والتعلـيم جـزءاً مـن جهـد حكـومي لتحسـين جـودة وكفـاءة الخـدمات العامـة المقدمـة لتصـل الـى جميـع العـراقيين، وللمسـاهمة فـي هـذا التحـول يسترشـد النظـام التعليمـي برؤيـة طموحـة للقطـاع التعليمـي فـي العـراق، الا وهـي (التطلـع الـى نظـام تعليمـي ملتـزم بـالقيم، ويـوفر فـرص تعلـم مسـتدامة ومبتكـرة للجميع، وذات جودة عالية ويعزز بناء مجتمع المعرفة وتؤكد الاستراتيجية على

1- الوصول المتكافئ الى الجودة والتعليم الشامل

2- تزويـد الشـباب بالمهـارات المطلوبـة فـي مجتمـع المعرفـة فـي القـرن الحـادي والعشـرين، الـذي يتيح لهم المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في العراق.

(2-6) التحديات الرئيسية التي تواجه تعليم الفتيات في العراق:

1- التمييز الجنسي والثقافي

إن عـدم المسـاواة بـين الجنسـين فـي مجـال التعلـيم يشـكل أكثـر مظـاهر الإجحـاف تفشـيًا فـي المجتمعـات العربيـة، لأنهـا تـؤثر عمليـا علـى نصـف عـدد السـكان. رغـم التحسـن الكمـي فـي مسـتويات تعلـيم المـرأة وازديـاد معـدلات التحـاق الانـاث بالمـدارس الابتدائيـة والثانويـة إلا أن هـذه الإنجـازات لـم تـنجح فـي تعـديل المواقـف والمعـايير الاجتماعيـة المتحيـزة ضـد المـرأة، التـي تشـدد علـى نحـو حصـري علـى الـدور الإنجـابي للمـرأة وتعـزز اللامسـاواة بـين الرجـل والمـرأة فـي مختلـف نـواحي الحيـاة. هـذا التحـدي الكبيـر كـان لـه تـداعيات أخـرى خلـق تحـديات أمـام المـرأة العربيـة منهـا (تقريـر التنميـة الانسانية العربية للعام 2000).

اذ فشلت معظم الدول العربية في تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم، ولا تزال الملايين من الفتيات خارج مقاعد الدراسة، ويتوقع أن يتفرغن للعمل المنزلي ورعاية الإخوة الصغار والعمل في الأنشطة الزراعية عوضا عن التوجه إلى المدارس. كما تتزوج العديد منهن وهن صغيرات السن، وهو ما يقضي على أي أمل في حصولهن على قدر من التعليم وفي وقت تتمحور فيه النقاشات المتعلقة بالتعليم في الدول المتقدمة حول مواضيع تتعلق بجودة التعليم وأهمية تكافؤ الفرص بين الجميع، بغض النظر عن الجنس والخلفية الاجتماعية أو الاقتصادية، وتُمنح الفتيات المزيد من الفرص والامتيازات لتحقيق تطلعاتهن المهنية وضمان حصولهن على وظائف لائقة في حياتهن، ما زالت العديد من الأسر في المجتمعات العربية تنظر لتعليم الإناث على أنه مضيعة للوقت، ويتمحور مستقبلهن في الغالب حول الزواج والعناية بالأسرة. ورغم الجهود التي تبذلها بعض الحكومات العربية لسد الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم، إلا أن نسبة الأمية قد وصلت في صفوف النساء العربيات إلى حوالي 25.9 بالمئة في حين لم تتجاوز النسبة 14.6 بالمئة في صفوف الذكور، بحسب ما كشفت عنه **" المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) "**

واعتَبر تقرير مؤشر التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن عدم المساواة خاصة في مجال التعليم سبب رئيسي في تفاوت الفرص واختلاف التجارب التي يعيشها سكان العالم العربي، إذ يصل مستوى التفاوت في التعليم إلى 38.9 بالمئة مقابل متوسط عالمي قدره 26.8 بالمئة.

2- التحديات المتعلقة بالثقافة السائدة والموروث الاجتماعي في تعليم المرأة

إن النظرة الاجتماعية التقليدية في المجتمعات العربية وبخاصة في الأرياف والتجمعات السكانية الشعبية وفي المناطق النائية والمهمشة تعتبر أن الوضع الطبيعي للمرأة هو الزواج وحياة البيت وتقسم الأدوار بناءً على هذا التمييز لقد أظهرت النتائج مسح الأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية I-WISH رؤية نمطية لأدوار المرأة تنحصر في إطار المجال الخاص المتمثل بإنجاب الأطفال ومشاركتها في بناء الأسرة، ولا يتقبل الرجل دورا قياديا للمرأة سواء على مستوى المجتمع أو على مستوى الأسرة، فبينما يقبل 67٪ أن تكون المرأة شريك ومساند للرجل في بناء الأسرة، يرفض أكثر من 97٪ من الذكور ان تكون هي صاحبة الدور الرئيسي ويكون هو شريكها ومساند لها في بناء الأسرة. كما أفاد 1٪ فقط من الرجال بان دور المرأة يمكن أن يكون المشاركة في التنمية وصناعة القرار ويعزز موقف الرجل من مسؤوليات المرأة داخل الأسرة الأفكار النمطية السائدة حول دورها إذ بينت نتائج المسح نظرة تقليدية لدور المرأة حتى في المجال الخاص داخل البيت والتي تنحصر بتكريس المرأة لأعمال المنزل، والجانب الخدمي من رعاية الأطفال في الإطعام والنظافة 83.4٪ يليها المتابعة والتدريس 25.7٪ وينفي عنها دورا توجيهيا أو إرشاديا كما

لا يتقبل دورها في معالجة المشكلات الاسرية اذ أن دور المرأة ينحصر في ادارة الشؤون المنزلية وتربية الاولاد ، وهذا من وجهة نظرهم اهم من التعليم ، لان الاعمال المنزلية تفيد الفتاة مستقبلا عند الزواج وتكوين اسرة أما المدرسة لا تفيدها بشيء غير تعليم القراءة والكتابة وهو ما مطلوب لقراءة القرآن والصلاة ويمكن ان تحصل على ذلك المستوى من خلال دراستها للمرحلة الابتدائية. ففي حصول اي طارئ للعائلة تلجأ على الفور بالاستعانة بالفتيات لتقديم المساعدة وان كان على حسابها ومستقبلها، وهذا سائد في المجتمعات العراقية، إذ تكرس الاعمال المنزلية على عاتق الفتاة وتعد من اولوياتها اليومية. مما يوضح لنا ان الدور الذي تقوم به الفتاة في المنزل من اعمال ورعاية لأخوتها في حال غياب الام او وفاتها، السبب الرئيس وراء ترك الفتيات لمقاعد الدراسة والاكتفاء بالدراسة الابتدائية.

3- العوامل الاقتصادية والمالية

النساء العربيات يتميزن بهشاشة أوضاعهن في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة بسبب انخفاض مستويات التعليم لديهن بالمقارنة مع الرجال. ويميل الفقر إلى أن يصيب النساء أكثر من الرجال ويؤدي فقر النساء إلى تكثيف البعد النوعي لجوانب عدم المساواة خاصة فيما يتعلق بتوزيع ثمار التنمية وعدم المساواة في الحصول على فرص العمل وعدم المساواة في الاجر بالمقارنة مع الرجل. وارتفاع نسبة النساء العربيات اللواتي يعشن تحت خط الفقر، وانخفاض نسبة انتفاع النساء من إجمالي مناهج الضمان الاجتماعي. ومن العوامل المهمة التي تؤثر على تعليم الفتيات، الجانب المادي والاقتصادي للعائلة، أذ اظهرت النتائج ان اغلب اولياء الامور يعانون من ضعف في الحالة الاقتصادية والمالية، وكان ذلك من العوامل المؤدية لعدم ارسال الفتيات الى المدرسة إذ ان مقتضيات التعليم تحتاج إلى مستلزمات مدرسية، وقد يكون ذلك ميسورا في حال قلة عدد الاولاد في العائلة الواحدة ولكن مع زيادة عددهم تزداد مطالبهم، وهذا ما يسبب ازمة مالية للعائلة التي تعتمد القوت اليومي لمعيشتها. ومن الملاحظ ان زيادة عدد الاولاد في المناطق الريفية هو السمة السائدة في تلك المجتمعات ويعتقد أولياء الامور ان نفقات الفتيات أكثر من نفقات الاولاد الذكور.

ويرتبط موقف الاباء اتجاه بناتهم بالوضع المعيشي للأسر في الريف ومحدودية الدخل فمعظم الساكنين في الريف لا يملكون دخول ثابتة بسبب نوعية اعمالهم التي تقتصر اغلبها على الزراعة او الفلاحة في اراضي هي بالأساس ملك لشخص اخر فضلا عن العمل الحر الذي يكاد يكفي للعيش اليومي .

4 – العنف

لعله بات من المسلم به الان، وبشكل عام، ان جميع أشكال العنف ضد المرأة يعيق مسارات التنمية المستدامة، إذ غالباً ما تؤدي ظروف عدم المساواة والعنف الى فقدان الحقوق الأساسية، وتقلص فرص الالتحاق بالمدارس وفي الكليات والوظائف، أو في القدرة على المشاركة في الحياة العامة، وهو ما يلقي أعباءً إضافية تضر بمكانة وأدوار الفتيات والنساء بشكل خاص، ومن ثم تشكل ضرراً عاماً يمس عموم المجتمع. وتمثل هذه الصورة تحدياً لإمكانات التنمية وفرص استدامتها.

اذ اظهر المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية I WISH 2012 أن ثلثي الرجال وأكثر من نصف الشباب لا يدعمون ولا يعترفون بحقوق المرأة في المساواة مع الرجل في التعليم، والعمل، واختيار شريك الحياة، وتحديد عدد الأطفال، والزواج المبكر. وترتفع نسبة الرجال المؤيدين للعنف من الأميين الذين يعيشون في اسر ممتدة. ويزداد تأييد الرجل للعنف في الأسر التي تميز بين الجنسين.

(2-7) استراتيجيات تحسين معدلات الالتحاق :

من أجل تحسين تعليم المرأة من المهم مراعاة سياسات المنطقة التاريخية والسياسية والأيديولوجية (القيم) والحكومية المتعلقة بتعليم الإناث. لقد شكلت هذه العوامل الوضع الحالي لتعليم المرأة في المنطقة ولها آثار على أفضل السبل لتعزيز المساواة بين الجنسين تاريخيا، كان هناك تركيز قوي على أهمية تعليم الفتيات في الدول العربية بشكل خاص حيث سعت السياسات الحكومية إلى تعزيز التكافؤ بين الجنسين في جميع مستويات التعليم.

ومن أجل معالجة هذه القضايا، يجب على الحكومات في المنطقة اتخاذ خطوات لضمان حصول جميع النساء على تعليم جيد. ويشمل ذلك توفير المزيد من التمويل لمدارس الفتيات، وإدخال قوانين تضمن المساواة في الوصول إلى التعليم لكلا الجنسين، وإنشاء حملات توعية تسلط الضوء على أهمية تعليم الفتيات. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومات العمل مع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات لضمان ألا تمنع الأعراف الثقافية النساء من الوصول إلى الفرص التعليمية.

في نهاية المطاف، يعد تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع مستويات التعليم هدفًا مهمًا للبلدان النامية من خلال اتخاذ خطوات لضمان المساواة في الحصول على التعليم الجيد لجميع النساء، يمكن للحكومات المساعدة في خلق مستقبل أكثر ازدهارًا لمواطنيها من خلال

1- تعزيز تكافؤ الفرص بين الجنسين من خلال الحصول على التعليم

يبدأ تعزيز المساواة بين الجنسين في العالم العربي بضمان المساواة في الحصول على التعليم لكل من الرجال والنساء اذ يعد التعليم أداة مهمة لتمكين المرأة وتزويدها بالمعرفة والمهارات التي تحتاجها لتصبح مشاركًا نشطًا في القوى العاملة وفي مجتمعها. الا ان المرأة في العديد من العالم

العربي، لا تزال المرأة تواجه تمييزًا مما يحد من وصولها إلى التعليم.، يمكن أن يكون لذلك آثار مدمرة على الفرص الاقتصادية والرفاهية العامة ولمعالجة هذه القضية، يجب على الحكومات والمجتمع المدني اتخاذ خطوات لضمان المساواة في الحصول على التعليم لكل من الرجال والنساء. ويمكن أن يشمل ذلك تطوير سياسات وقوانين تراعي الفوارق بين الجنسين، وتقديم المنح للطالبات، وتنفيذ أساليب التدريس المراعية للمنظور الجنساني، وزيادة الوصول إلى الموارد مثل الكتب المدرسية والأدوات التكنولوجية بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد تنفيذ برامج تدريب المعلمين التي تركز على أصول التدريس التي تراعي الفوارق بين الجنسين وتجهيز المدارس بمرافق تراعي الفوارق بين الجنسين في خلق بيئة تعليمية شاملة لجميع الطلاب.

إن ضمان المساواة في الحصول على التعليم هو مجرد خطوة واحدة في تعزيز المساواة بين الجنسين في العالم العربي ومن المهم أيضًا معالجة القضايا الأخرى مثل العنف ضد المرأة، والفرص الاقتصادية غير المتكافئة، ونقص التمثيل في مناصب صنع القرار. من خلال مجموعة من الإصلاحات المنهجية، وتغييرات السياسات، والمبادرات الشعبية، يمكننا بناء مستقبل أكثر مساواة بين الجنسين.

2- تجاوز المعوقات المالية

تعرقل تعليم المرأة عقبات مالية وتتفاقم هذه العقبات بسبب المعايير الاجتماعية والثقافية والدينية وتشمل المعوقات المالية الفقر وعدم الوصول إلى فرص التعليم والتفاوت في ثروة الأسرة يعد ضعف الوصول إلى التعليم أحد العوامل الرئيسية التي تمنع المرأة من الحصول على مؤهلات تعليمية أعلى في العديد من البلدان، هناك القليل من الموارد أو الحوافز للفتيات للذهاب إلى المدرسة بعد المرحلة الابتدائية كما يساهم عدم الحصول على تعليم جيد في انخفاض مستوى التحصيل العلمي بين النساء.

تواجه النساء حواجز اجتماعية وثقافية تعيق وصولهن إلى التعليم اذ لا تشجع الأعراف المجتمعية النساء على متابعة التعليم العالي حيث تؤكد الأدوار التقليدية للجنسين على المسؤوليات المنزلية بالإضافة إلى ذلك تحد الأعراف من الخيارات والفرص التعليمية للمرأة..

للتغلب على هذه العقبات وضمان تكافؤ الفرص التعليمية للمرأة يجب على الحكومات وأصحاب المصلحة اتباع نهج استباقي وهذا يشمل تقديم المزيد من الدعم المالي لتعليم الفتيات، وإدخال مناهج أكثر مرونة لاستيعاب الاحتياجات والتحديات المختلفة، وتعزيز المبادرات الحالية التي تعزز المساواة بين الجنسين في التعليم علاوة على ذلك، ينبغي تنفيذ حملات توعية للمساعدة في مكافحة الصور النمطية السلبية وتشجيع المواقف الإيجابية تجاه تعليم الإناث. من خلال مواجهة هذه التحديات وجهاً لوجه، يمكن للدول العربية أن تخلق بيئة مواتية لتزويد المرأة بها

3- تحطيم التقاليد الثقافية التي تعيق الفرص التعليمية

في العالم العربي، لطالما أعاقت التقاليد الثقافية فرص التعليم للمرأة وقد أدى ذلك إلى توزيع غير متكافئ للموارد التعليمية بين الرجال والنساء، حيث يحصل الرجال على مستوى أعلى من التعليم أكثر من النساء ويمكن أن يكون التعليم أداة قوية في تحطيم هذه التقاليد وفي تزويد النساء بفرصة المشاركة بنشاط أكبر في المجتمع أظهرت الأبحاث أنه عندما يتم منح النساء إمكانية الوصول إلى تعليم جيد، فمن الأرجح أن يدخلن سوق العمل، ويكتسبن قدرًا أكبر من الاستقلال الاقتصادي، ويصبحن أكثر انخراطًا في صنع القرار داخل مجتمعاتهن.

4 - اصلاح الأعراف الاجتماعية من خلال اصلاح المناهج وبرامج تدريب المعلمين

يحتاج العراق إلى إصلاح شامل لنظامه التعليمي، من المناهج إلى علم أصول التدريس ويشمل ذلك إصلاح الأعراف الاجتماعية من خلال إصلاح المناهج وبرامج تدريب المعلمين التي تركز على تعليم المرأة يجب أن تأخذ هذه الإصلاحات في الاعتبار حقائق المنطقة وأن يتم تكييفها وفقًا للاحتياجات المحددة لكل بلد.

يجب أن يركزوا على تحسين الوصول إلى التعليم الجيد للفتيات والنساء، وتقليل التركيز على التعلم عن ظهر قلب وزيادة التركيز على التفكير النقدي وحل المشكلات والإبداع. بالإضافة إلى ذلك، يجب رفع مستوى رواتب المعلمين ومعاييرهم، ويجب إصلاح برامج تعليم المعلمين من أجل إعداد المعلمين لتزويد الطلاب بالمهارات والمعرفة اللازمة للنجاح. أخيرًا، يجب دمج التكنولوجيا الجديدة في الفصل الدراسي من أجل تحسين نتائج التدريس والتعلم. يجب تنفيذ جميع هذه الإصلاحات بطريقة عادلة ومستدامة، مع وجود تدابير واضحة لرصد التقدم وضمان المساءلة.

4- الاستفادة من التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى الفتيات اللواتي يفتقرن إلى التعليم .

تكشف البيانات الواقعية أن النساء والفتيات يواجهن عدم المساواة بين الجنسين ويفتقرن إلى الوصول إلى التعليم. ولمعالجة هذا الأمر، استفادت مبادرات مثل اليونيسف من التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى الفتيات اللائي يفتقرن إلى التعليم وقد تم ذلك من خلال تكنولوجيا المعلومات في الوقت الحقيقي وحلول التعليم الرقمي، بالإضافة إلى حملات لتعزيز الوعي بأهمية تعليم الفتيات، علاوة على ذلك، سعت هذه المبادرات إلى تحدي التحيز الجنساني والأعراف الاجتماعية والثقافية التي قد تمنع النساء والفتيات من الحصول على التعليم. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا يزال هناك نقص في السياسة المتماسكة التي تعزز مشاركة النساء والفتيات في التكنولوجيا والتعليم، فضلاً عن نقص الدعم من الأسر والمجتمعات.

5- الاستثمار في برامج محو الأمية والتدريب المهني ومبادرات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات

يعد الاستثمار في برامج محو الأمية والتدريب المهني ومبادرات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات أمرًا ضروريًا لضمان تقدم المرأة في العالم العربي ويشمل ذلك توفير الوصول إلى التعليم والتدريب الجيد، وخلق فرص التلمذة الصناعية في القطاع غير الرسمي.

لن يساعد هذا فقط في تحسين معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الإناث والتسجيل في التعليم الابتدائي والعالي، ولكنه سيساعد أيضًا على تحسين التمثيل الناقص للمرأة في موضوعات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

سيساعد الاستثمار في مبادرات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات أيضًا على إنشاء مرشدين ونماذج يحتذى بها لرائدات الأعمال في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما يتيح لهن تطوير مهاراتهن ومعرفتهن وثقتهن بالنجاح.

علاوة على ذلك، فإن زيادة وصول الفتيات إلى دراسات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ستسمح لهن بتطوير المهارات والمعارف اللازمة للمشاركة في الاقتصاد الرقمي، مما سيمكنهن من أن يصبحن مستقلات ماليًا. أخيرًا، سيساعد الاستثمار في البنية التحتية الرقمية المراعية للمنظور الجنساني في ضمان إتاحة الفرصة لجميع النساء لجني فوائد الرقمنة.

(8-2) تجارب بعض الدول لتحسين معدلات التحاق الاناث بالتعليم:

(8-2-1) تجربة مصر:

أن الخطة الوطنية المصرية للتعليم للجميع وجهت اهتمامً خاصا بالمرأة والفتاة، وبدأ العمل التنفيذي لمبادرة تعليم الفتيات والتي تهدف إلى إزالة أوجه المساواة النوعية بحلول 2005، وتحقيق المساواة النوعية بحلول عام 2015.

آلية التخطيط والاعداد:

1- تم التوسع في إنشاء مدارس المجتمع ومدارس الفصل الواحد على مستوى الجمهورية
2- مشاركة عدد من المؤسسات القومية، مثل: المجلس القومي للطفولة والأمومة والمجلس القومي للمرأة
3- إنشاء فصول ترعاها المؤسسات الدولية، مثل: اليونيسف والبنك الدولي
4- مشاركة المنظمات غير الحكومية لسد الفجوة بين الذكور والإناث في التعليم

التمويل

مشاركة عدد من المؤسسات القومية والمنظمات الغير حكومية بالإضافة للمؤسسات الدولية وبأشراف من الدولة.

التقويم :

1- عقد المؤتمر الإقليمي للتعليم للجميع عام 2004 ، بهدف التعرف على ماذا سيتم بعد اعداد الخطة الوطنية

2- مراجعة ما تم من إنجازات وبلورة رؤية مشتركة

3- تحديد محطات مرحلية زمنية ذات أهداف ونشاطات محددة لمراجعة التقدم باتجاه تحقيق أهداف التعليم للجميع .

النتائج :

1- تحرك بخطوات بطيئة نحو الهدف

2- تحسن ملموس في معدلات القراءة لدى الإناث

3- تزايد في معدلات الالتحاق بالتعليم

4- المشاركة في القوى العاملة والتمكين السياسي والاهتمام بالصحة الإنجابية للمرأة

بالرغم من التحسن في النتائج المذكورة لكن لعل عدم تحقيق الأهداف بفاعلية أكبر ونسب الأمية العالية تعود إلى عدد من التحديات التي تواجه البلاد، منها عدم وجود سياسات وتشريعات تتعلق بإلزامية تعليم المرأة وتنمية الوعي لديها أو تطويرها بما يتماشى مع سياسات سوق العمل، ضعف في تنظيم برامج التعليم المستمر التي تساهم في إكسابهم المهارات المطلوبة وتطوير أساليب أدائهم، قلة البرامج والحملات في المناطق التي تستهدف الفئات المحرومة بشكل أكبر أو عدم استمراريتها، تشتت موارد التمويل وعدم وجود مركزية بحيث تتحمل المسؤولية جهة محددة تعنى بتنظيم الحملات والبرامج المقدمة و تتابع تقدمها.

(2-2-8) تجربة سنغافورا :

لقد أدركت سنغافورة أن النهضة الاقتصادية والعلمية تتحقق من خلال التعليم والارتقاء بمستواه، وأن مفاتيح هذه النهضة هي إعداد جيل متسلح بالعلم.

في العام 1997 عقد المؤتمر الدولي السابع للتفكير في سنغافورة بحضور 2400 ممثل لـ42 دولة من مختلف أنحاء العالم، وفي هذا المؤتمر طرح رئيس الوزراء السنغافوري جوه شوك تونج مبادرته لتطوير التعليم في بلاده تحت شعار (مدرسة تفكر.. وطن يتعلم) وطالب المسئولين عن التعليم في بلاده بنقل مفهوم التربية من التلقين المعتمد على الحفظ إلى تعليم الطلاب والطالبات مهارات التفكير والاتجاه نحو التعلم والتقصي الذاتي.

سخرت سنغافورة جميع إمكانياتها لتطوير التعليم وبذلت كل ما في وسعها للنهضة بالعملية التعليمية.

ويقول نغ اونغ هين وزير التعليم خلال الفترة من 2008 إلى 2011: "عملنا على أن يجد جميع الأطفال الفرصة لتعليم ما يجيدونه من مهارات، وبدلاً من أن نجتهد على أن نجعل الأطفال متلائمين مع النظام التعليمي نقوم بجعل النظام التعليمي ملائما لهم".

عملت سنغافورة على عدة محاور أهمها رفع كفاءة المعلمين ومستواهم المعيشي، وتغيير المناهج وفق احتياجات المجتمع، وإدخال جانب التسلية وتبسيط المعلومات للطلاب، مع التركيز على الطلاب المتفوقين والاستثمار فيهم، إلى جانب اعتماد اللغة الإنجليزية كلغة للنظام التعليمي يبدأ تدريسها من مرحلة ما قبل المدرسة.

ومن صور الممارسات التعليمية التي تبناها النظام التعليمي الجديد في سنغافورة على سبيل المثال لا الحصر:

* تم استبدال الطابور الصباحي بنصف ساعة لقراءة الصحف بهدف تعزيز مهارات القراءة والاطلاع.

* تم إدخال الأنشطة الإلكترونية وبرمجة الروبوتات في جميع المراحل الدراسية بهدف مواكبة عالم البرمجة والذكاء الاصطناعي.

* إن المدارس لا تركز على كمية ما يتعلمه التلاميذ، بل يولون أهمية قصوى لتعليم الطلاب كيف يعتمدون على تعليم أنفسهم مدى الحياة.

* التعليم في المرحلة الابتدائية يعتمد على التعليم عن طريق اللعب لجعل المدرسة بيئة جاذبة، ويحثون الطلاب على الاكتشاف والاستكشاف والتعلم من التجربة والمشاهدة والاستنتاج من أجل استيعاب أسرع وترسيخ للمعلومة أطول فترة ممكنة.

اليوم سنغافورة تحتل المرتبة الثالثة على مستوى العالم من ناحية جودة التعليم، وتم تصنيفها من قبل البنك الدولي كأفضل مكان لتطوير القدرات البشرية، فالطفل البالغ في سنغافورة يكون قادراً على الإنتاج بنسبة 88%.

(3-2-8) تجربة فنلندا:

يشتهر نظام التعليم الفنلندي في جميع أنحاء العالم بنهجه المبتكر والتزامه بالمساواة ونتائجه المثيرة للإعجاب. وقد أثّر نموذج فنلندا، المعترف به كأحد أفضل الأنظمة التعليمية على مستوى العالم، على الإصلاحات التعليمية في مختلف البلدان. بالنسبة لأولئك الذين يستعدون لاختبار الجنسية الفنلندية، فإن فهم مبادئ التعليم الفنلندي وتأثيره يوفر نظرة ثاقبة على تفاني فنلندا في التعليم والمساواة الاجتماعية.

المبادئ الرئيسية لنظام التعليم الفنلندي

يعتمد نظام التعليم الفنلندي على عدة مبادئ رئيسية تميزه عن مناهج الدول الأخرى:

* المساواة وإمكانية الوصول: تؤمن فنلندا بحق كل طفل، بغض النظر عن وضعه الاجتماعي والاقتصادي، في الحصول على تعليم عالي الجودة. يتم تمويل التعليم العام بالكامل، من مرحلة ما قبل المدرسة إلى الجامعة، مع توفير الوجبات والرعاية الصحية والنقل لضمان تكافؤ الفرص لجميع الطلاب.

* التركيز على الرفاهية: يعطي التعليم الفنلندي الأولوية لرفاهية الطلاب على المنافسة. فقد صُممت المدارس لتعزيز بيئة داعمة وخالية من الإجهاد حيث يمكن للأطفال أن ينمو بشكل شامل. تسمح أحجام الفصول الصغيرة وفترات الاستراحة الوفيرة للأطفال بالتعلم بالسرعة التي تناسبهم دون ضغوط لا داعي لها.

* استقلالية المعلم واحترامه: المعلمون الفنلنديون مهنيون مؤهلون تأهيلاً عالياً وموثوق بهم لاتخاذ القرارات المتعلقة بفصولهم الدراسية. يجب أن يكون جميع المعلمين حاصلين على درجة الماجستير، ويتم منحهم استقلالية كبيرة لتصميم خطط الدروس التي تلبي المعايير الوطنية. تخلق هذه الثقة في المعلمين ثقافة الاحترام والاحترافية.

* التعلّم المتمحور حول الطالب: تشدد فنلندا على نهج يركز على الطالب ويشجع على التعلم النشط وحل المشكلات والإبداع. فبدلاً من حفظ الحقائق، يشارك الطلاب في مشاريع عملية وأنشطة جماعية تعزز التفكير النقدي والمهارات التعاونية.

* الحد الأدنى من الاختبارات الموحدة: على عكس العديد من البلدان، تعتمد فنلندا على الحد الأدنى من الاختبارات الموحدة. ويحدث التقييم الوطني الوحيد في نهاية المرحلة الثانوية. يقوم المعلمون بتقييم الطلاب بشكل فردي ويقدمون ملاحظات شخصية، مما يدعم التطور دون خلق ضغوط تنافسية.

هيكل نظام التعليم الفنلندي

ينقسم نظام التعليم الفنلندي إلى عدة مراحل:

* التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة: بدءًا من سن عام واحد، يحصل الأطفال الفنلنديون على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والذي يعتمد في الغالب على اللعب. والهدف من ذلك هو تعزيز المهارات الاجتماعية والفضول والرفاهية بدلاً من التعليم الأكاديمي الرسمي.

* التعليم الأساسي (الصفوف 1-9): يبدأ التعليم الأساسي في سن السابعة ويستمر لمدة تسع سنوات. هذه المرحلة مجانية بالكامل، بما في ذلك المواد المدرسية والوجبات والأنشطة اللامنهجية. يقوم المعلمون بتوجيه الطلاب من خلال منهج شامل يغطي مواد مثل اللغة والرياضيات والعلوم والفنون.

* التعليم الثانوي العالي: بعد الانتهاء من التعليم الأساسي، يختار الطلاب إما التعليم الثانوي العام أو التعليم المهني. يؤهل التعليم الثانوي العام الطلاب للجامعة، بينما يوفر التعليم المهني التدريب على المهارات العملية لمهن محددة. ويحظى كلا المسارين بالتقدير على حد سواء ويوفران مسارات لمواصلة الدراسة.

* التعليم العالي: تقدم الجامعات ومعاهد الفنون التطبيقية الفنلندية التعليم العالي للطلاب بدون رسوم دراسية للمواطنين الفنلنديين وطلاب الاتحاد الأوروبي/المنطقة الاقتصادية الأوروبية. تشتهر الجامعات الفنلندية بالدقة الأكاديمية ولديها شراكات مع مؤسسات في جميع أنحاء العالم، مما يشجع على التبادل والابتكار.

الاعتراف والنجاح على المستوى الدولي

غالبًا ما يُصنَّف نظام التعليم في فنلندا من بين أفضل النظم التعليمية على مستوى العالم من حيث الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب والمعرفة العلمية. يُظهر برنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA) باستمرار أداء الطلاب الفنلنديين على مستويات عالية. وقد جعل هذا النجاح من فنلندا نموذجاً لإصلاح التعليم، حيث تستلهم دول مثل كوريا الجنوبية وكندا وهولندا من الأساليب الفنلندية. وقد حقق نظام التعليم في فنلندا إشادة دولية بسبب نهجه الفريد الذي يركز على الإبداع والرفاهية والتفكير النقدي بدلاً من الاختبارات الموحدة. كما يُظهر الطلاب الفنلنديون أيضاً إحساساً قوياً بالمسؤولية المدنية والوعي البيئي والوعي الاجتماعي، مما يعكس نهج التعليم الشامل.

الابتكار في التعليم الفنلندي

تعمل فنلندا باستمرار على تكييف نموذجها التعليمي لتلبية احتياجات المجتمع الحديث. وقد أدخلت إصلاحات المناهج الدراسية في البلاد في السنوات الأخيرة التعلم القائم على الظواهر، حيث يستكشف الطلاب موضوعات متعددة التخصصات مثل تغير المناخ أو محو الأمية الإعلامية. يشجع هذا النهج المبتكر الطلاب على تطبيق المعرفة عبر المواد الدراسية، مما يعزز الفهم الأعمق والأهمية. ويُعد دمج التكنولوجيا مجالاً آخر كانت فنلندا رائدة

فيه، حيث تم دمج الأدوات والموارد الرقمية في الفصول الدراسية منذ سن مبكرة. وقد عمل المعلمون الفنلنديون على ضمان أن التكنولوجيا تعزز التعلم دون أن تصبح مصدر إلهاء، وتوازن بين الأدوات الرقمية والتعلم العملي التقليدي.

تأثير التعليم على المجتمع الفنلندي

لا يقتصر نظام التعليم الفنلندي على إعداد الطلاب أكاديمياً فحسب، بل يعزز أيضاً صفات مثل المساواة والمسؤولية والتفكير النقدي. وقد ساهم هذا النموذج التعليمي في تحقيق مستويات عالية من التماسك الاجتماعي والمشاركة المدنية في فنلندا، مما ينتج مواطنين مطلعين ومشاركين فاعلين في المجتمع. بالنسبة لأولئك الذين يدرسون لاختبار الجنسية الفنلندية، فإن فهم نظام التعليم الفنلندي يقدم لمحة عن قيم الدولة والتزامها بتنشئة مواطنين مستنيرين ومسؤولين. وتقف قصة نجاح فنلندا في مجال التعليم شاهداً على قوة الشمولية والاحترام والتعلم مدى الحياة.

(2-9) تحليل معدلات التحاق الاناث بالتعليم في العراق للمرحلة الثانوية (2020-2021) الى (2024-2025)

يبين الجدول ادناه معدلات الالتحاق بالتعليم في العراق بالنسبة للمرحلة الثانوية خلال السنوات الدراسية من (2020-2025) مصنفة حسب الجنس وكما يأتي:

جدول (2-1) : معدلات الالتحاق بالتعليم للمرحلة الثانوية في العراق (2020-2025)

المؤشرات	المرحلة الثانوية		
	بنون	اناث	مجموع
2021-2020	67	62	65
2022-2021	73	69	71
2023-2022	71.0	69.5	70.3
2024-2023	75.1	75.4	75.3
2025-2024	74.3	78.0	76.2

المصدر: التقارير السنوية لوزارة التربية العراقية

أولاً: الوصف العام للبيانات

تمثل البيانات معدلات الالتحاق (%) بالتعليم الثانوي في العراق موزعة حسب:

- الذكور
- الإناث
- المجموع الكلي

وتمتد عبر خمس سنوات دراسية متتالية من (2020–2021) إلى (2024-2025).

ثانياً: التحليل الوصفي(Descriptive Analysis)

1 .المتوسطات الحسابية للفترة كاملة

- متوسط التحاق الذكور: ≈ 72.1%
- متوسط التحاق الإناث: ≈ 70.8%
- المتوسط العام: ≈ 71.3%

يشير ذلك إلى تقارب نسبي في معدلات الالتحاق بين الجنسين، مع أفضلية طفيفة للذكور على مستوى المتوسط الكلي للفترة.

2 .الاتجاه العام(Trend Analysis)

- هناك اتجاه تصاعدي واضح في معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي خلال الفترة المدروسة.
- المجموع الكلي ارتفع من 64% في 2020–2021 إلى 76.1% في 2024–2025.

هذا يعكس تحسنًا هيكليًا في الوصول إلى التعليم الثانوي خلال السنوات الأخيرة.

ثالثاً: تحليل النمو والتغير

1 .مقدار النمو الكلي خلال الفترة

- الذكور: +7.3 نقطة مئوية
- الإناث: +16.0 نقطة مئوية
- المجموع: +12.1 نقطة مئوية

معدل نمو التحاق الإناث كان أعلى من الذكور بأكثر من الضعف، ما يشير إلى تحسن كبير في فرص التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي.

2 .تحليل الفجوة بين الجنسين

- الفجوة في 2020–2021:

(+5) نقاط لصالح الذكور.

- الفجوة في 2024–2025:

(-3.7) نقاط لصالح الإناث.

هذا التحول يعني:

- انحسار الفجوة بين الجنسين.

- ثم انقلابها لصالح الإناث في نهاية الفترة.

وهو مؤشر إيجابي على تحقيق قدر أعلى من العدالة التعليمية بين الجنسين.

رابعاً: التحليل الزمني التفصيل

السنة	الملاحظة الاحصائية
2020–2021	**أدنى مستويات الالتحاق، خاصة بالنسبة للإناث**
2021–2022	**قفزة ملحوظة لجميع الفئات**
2022–2023	**تباطؤ نسبي في النمو (استقرار نسبي)**
2023–2024	**أعلى نمو سنوي، خصوصاً بالنسبة للإناث**
2024–2025	**استمرار التحسن مع تفوق الإناث**

شهد العراق خلال عامي 2020–2021 انخفاضاً ملحوظاً في معدلات الالتحاق بالتعليم، ولا سيما بين الإناث، نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19 وما رافقها من إغلاق المدارس والتحول إلى التعليم الإلكتروني في ظل ضعف البنية التحتية الرقمية. كما أسهمت الأزمة الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر في دفع بعض الأسر إلى تقليل الإنفاق على التعليم أو إخراج أبنائها من المدارس، إضافة إلى ارتفاع حالات الزواج المبكر للفتيات في بعض المناطق.

وتُعد الإناث الأكثر تأثراً بهذه الظروف بسبب زيادة الأعباء المنزلية خلال فترات الحظر، ومحدودية الوصول إلى وسائل التعليم الإلكتروني، فضلاً عن بعض العوامل الاجتماعية التي تقلل من أولوية تعليم الفتاة عند الأزمات.
ويفسير التباطؤ المؤقت (2022–2023) بعوامل خارجية محتملة مثل الظروف الاقتصادية أو آثار ما بعد الجائحة.

خامساً: الدلالات التنموية والسياساتية

1. تحسن الوصول إلى التعليم الثانوي يعكس:
   - توسع البنية التحتية التعليمية
   - تحسن السياسات التعليمية
   - زيادة الوعي المجتمعي بأهمية التعليم، خاصة للفتيات.
2. التقدم السريع في التحاق الإناث:
   - مؤشر قوي على نجاح برامج تمكين المرأة.
   - انسجام مع أهداف التنمية المستدامة (الهدف الرابع ، الهدف الخامس).
3. اقتراب المعدلات من 80% :
   - يعكس انتقال العراق من مرحلة التحدي إلى مرحلة التحسين النوعي في التعليم الثانوي.

سادساً: خلاصة تحليلية

تظهر بيانات معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي في العراق خلال الفترة (2020–2025) اتجاهاً تصاعدياً واضحاً ومستقراً، مع تحسن ملحوظ في مشاركة الإناث، ما أدى إلى تقليص الفجوة بين الجنسين بل وتحولها لصالح الاناث في السنوات الأخيرة. وتشير هذه النتائج إلى تقدم ملموس في تحقيق العدالة التعليمية، وتعكس أثر السياسات والبرامج الداعمة للتعليم وتمكين المرأة، مع الحاجة إلى التركيز مستقبلاً على جودة التعليم والاستبقاء المدرسي، لا سيما في البيئات الهشة.

الفصل الثالث
الجانب العملي

(3-1) مقدمة :

اعتمد الجانب العملي من هذا البحث على منهجية علمية قائمة على جمع البيانات باستخدام أداتين بحثيتين (استبانتين) تم إعدادهما بما يتوافق مع أهداف الدراسة ومتغيراتها؛ إذ خُصِّصت الاستبانة الأولى للنساء، وقد بلغ عدد الاستبانات (92) استبانة، بهدف الوقوف على آرائهن وتجاربهن ذات الصلة بموضوع البحث، فيما وُجِّهت الاستبانة الثانية إلى الهيئة التدريسية، وبلغ عدد الاستبانات(48) استبانة، لاستقصاء وجهات نظرهم المهنية والتربوية، وذلك بما يسهم في تعزيز موثوقية النتائج وتحقيق تحليل أكثر شمولًا وموضوعية، وكانت النتائج كما يلي:

(3-2) الاستبانة الأولى التي تملأ من قبل النساء :

اولاً: المعلومات التعريفية لعينة البحث (المعلومات العامة):

جدول (3-1): عرض وتحليل بيانات متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	الاجابات	N	Percent
ماهو مستوى التعليم الذي وصلت اليه؟	تعليم ابتدائي	1	1.1%
	تعليم اعدادي	41	44.6%
	تعليم ثانوي	47	51.1%
	تعليم جامعي	3	3.3%
	Total	92	100.0%
العمر	اقل من18 سنة	89	96.7%
	18- 23سنة	3	3.3%
	Total	92	100.0%
البيئة	حضر	68	73.9%
	ريف	24	26.1%
	Total	92	100.0%
ماهو الدخل الشهري لاسرتك؟	اقل من 500 الف دينار	6	6.5%
	500الف - اقل من 1 مليون دينار	46	50.0%
	ا مليون دينار -اقل من 2 مليون دينار	38	41.3%
	2مليون دينار واكثر	2	2.2%
	Total	92	100.0%
هل تعتقدين ان التكاليف المالية تمثل عائقا امام تعليم الفتيات في عائلتك؟	لا	30	32.6%
	نعم	62	67.4%
	Total	92	100.0%

38.0%	35	لا	هل تعتقدين ان العادات والتقاليد المحلية تؤثر على التحاق الفتيات بالمدارس؟
62.0%	57	نعم	
100.0%	92	Total	
25.0%	23	لا	هل هناك مدرسة قريبة من مكان سكنك توفر تعليماً جيداً للفتيات؟
75.0%	69	نعم	
100.0%	92	Total	
4.3%	4	ممتاز	ما هو تقييمك لجودة التعليم في المدارس التي تلتحق بها الفتيات في منطقتك؟
37.0%	34	جيد	
40.2%	37	متوسط	
18.5%	17	ضعيف	
100.0%	92	Total	
16.3%	15	لا	هل تتوفر في منطقتك وسائل النقل والمواصلات المناسبة لنقل الطلاب من والى المدرسة؟
83.7%	77	نعم	
100.0%	92	Total	
54.3%	50	لا	هل تعتقدين ان هناك حملات توعية كافية حول أهمية تعليم الفتيات في منطقتك؟
45.7%	42	نعم	
100.0%	92	Total	
60.9%	56	لا	هل تتوفر برامج دعم نفسي واجتماعي للفتيات في المدارس؟
39.1%	36	نعم	
100.0%	92	Total	
45.7%	42	لا	هل تعتقدين ان القوانين الحالية تشجع على تعليم الفتيات بشكل كاف؟
54.3%	50	نعم	
100.0%	92	Total	
7.6%	7	جيد جداً	ما مدى معرفتك بالقوانين التي تدعم التعليم الالزامي للفتيات؟
45.7%	42	جيد	
35.9%	33	متوسط	
10.9%	10	ضعيف	
100.0%	92	Total	
67.4%	62	لا	توفير منح ومستلزمات دراسية
32.6%	30	نعم	
100.0%	92	Total	
73.9%	68	لا	تحسين جودة التعليم وتدريب المعلمين
26.1%	24	نعم	
100.0%	92	Total	
43.5%	40	لا	التوعية المجتمعية حول أهمية تعليم الفتيات
56.5%	52	نعم	
100.0%	92	Total	
65.2%	60	لا	اعداد وتفعيل القوانين التي تدعم تعليم الفتيات
34.8%	32	نعم	
100.0%	92	Total	
58.7%	54	لا	توفير مدارس خاصة للفتيات
41.3%	38	نعم	

100.0%	92	Total	

من خلال جدول (1) يتبين عدد الاجابات لكل فقرة من فقرات المتغيرات والنسبة المئوية.

أولاً: الخصائص الديموغرافية

1- المستوى التعليمي

تشير نتائج الجدول إلى أن غالبية يتركزن في مستوى **التعليم الثانوي** بنسبة (51.1%)، تليه فئة **التعليم الإعدادي** بنسبة (44.6%)، في حين سجلت نسب منخفضة لكل من **التعليم الجامعي** (3.3%)**والتعليم الابتدائي** .(1.1%) ويعكس هذا التوزيع أن العينة تتكون أساساً من فتيات في المراحل التعليمية المتوسطة والمتقدمة قبل الجامعية، وهي مراحل تُعدّ حرجة من حيث احتمالات التسرب الدراسي.

2- العمر

أظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من الفتيات تقل أعمارهن عن **18سنة** بنسبة مرتفعة جداً بلغت (96.7%)، مقابل (3.3%) فقط للفئة العمرية (18–23 سنة). ويشير ذلك إلى أن الدراسة تستهدف بشكل رئيس فئة **الطالبات في سن التعليم الإلزامي،** مما يمنح النتائج أهمية خاصة في تقييم العوامل المؤثرة على استمرارية تعليم الفتيات.

3- البيئة السكنية

بينت النتائج أن (73.9%) الفتيات يسكنّ في **البيئة الحضرية،** مقابل (26.1%) في **البيئة الريفية** .ويُظهر هذا التوزيع غلبة الطابع الحضري للعينة، مع بقاء نسبة ملحوظة من المناطق الريفية التي غالباً ما تواجه تحديات إضافية في الوصول إلى التعليم.

ثانياً: الوضع الاقتصادي للأسرة

4- الدخل الشهري للأسرة

أوضحت البيانات أن نصف الأسر تقريباً تقع ضمن فئة الدخل **500) ألف – أقل من مليون دينار** (بنسبة (50.0%)، تليها فئة) **مليون – أقل من مليوني دينار** (بنسبة (41.3%). في المقابل، سجلت فئة الدخل المنخفض جداً) **أقل من 500 ألف دينار** (نسبة (6.5%)، بينما كانت فئة الدخل المرتفع) **مليوني دينار فأكثر** (الأقل بنسبة (2.2%). ويشير ذلك إلى أن غالبية الأسر تنتمي إلى **الطبقة ذات الدخل المتوسط إلى المحدود،** ما قد ينعكس على القدرة على تحمّل تكاليف التعليم.

ثالثاً: المعوقات الاقتصادية والاجتماعية لتعليم الفتيات

5- التكاليف المالية كعائق للتعليم

أفادت نسبة مرتفعة من الفتيات (67.4%) بأن **التكاليف المالية تمثل عائقاً** أمام تعليم الفتيات في عائلاتهن، مقابل (32.6%) لا يرين ذلك عائقاً. ويؤكد هذا المؤشر أن العامل الاقتصادي ما يزال من أبرز التحديات التي تحد من استمرارية تعليم الفتيات.

6- تأثير العادات والتقاليد

أظهرت النتائج أن (62.0%) من الفتيات يعتقدن أن **العادات والتقاليد المحلية تؤثر سلباً** على التحاق الفتيات بالمدارس، مقابل (38.0%) لا يرون تأثيراً لذلك. ويعكس هذا وجود **عوائق اجتماعية وثقافية** ما تزال تلعب دوراً مهماً في الحد من تعليم الفتيات.

رابعاً: توفر الخدمات التعليمية وجودتها

7- توفر مدرسة قريبة

أشارت النتائج إلى أن غالبية الفتيات (75.0%) أكدن وجود **مدرسة قريبة توفر تعليماً جيداً للفتيات،** مقابل (25.0%) أشرن إلى عدم توفر ذلك، ما يدل على تحسن نسبي في التغطية المدرسية، مع استمرار فجوات في بعض المناطق.

8- تقييم جودة التعليم

بيّنت النتائج أن تقييم جودة التعليم جاء في معظمه بين **المتوسط والجيد؛** حيث قيّمته (40.2%) بأنه متوسط، و(37.0%) بأنه جيد، في حين اعتبرته نسبة أقل **ضعيفاً** (18.5%)، ونسبة ضئيلة جداً **ممتازاً** .(4.3%)ويشير ذلك إلى أن جودة التعليم لا تزال دون المستوى المأمول من وجهة نظر الفتيات.

9- توفر وسائل النقل

أفادت نسبة عالية (83.7%) بتوفر **وسائل نقل مناسبة** للطلاب، مقابل (16.3%) أشرن إلى عدم توفرها، ما يدل على أن النقل ليس عائقاً رئيساً في أغلب المناطق المشمولة بالدراسة.

خامساً: التوعية والدعم المؤسسي

10- حملات التوعية بأهمية تعليم الفتيات

أظهرت النتائج أن أكثر من نصف الفتيات (54.3%) يعتقدن بعدم وجود **حملات توعية كافية،** مقابل (45.7%) يرون وجودها. ويعكس ذلك ضعف الجهود التوعوية المجتمعية المتعلقة بتعليم الفتيات.

11- برامج الدعم النفسي والاجتماعي

أشارت النتائج إلى أن (60.9%) من الفتيات أفدن بعدم توفر **برامج دعم نفسي واجتماعي** للفتيات في المدارس، مقابل (39.1%) أكدوا توفرها، ما يبرز نقصاً واضحاً في هذا الجانب الداعم لاستمرار التعليم.

سادساً: الإطار القانوني والمعرفة به

12- دور القوانين في تشجيع تعليم الفتيات

أوضحت النتائج أن (54.3%) من الفتيات يرين أن **القوانين الحالية تشجع تعليم الفتيات بشكل كافٍ**، مقابل (45.7%) لا يرين ذلك، ما يشير إلى انقسام نسبي في تقييم فاعلية الإطار القانوني.

13- مستوى المعرفة بقوانين التعليم الإلزامي

بيّنت النتائج أن غالبية الفتيات يتمتعن بمستوى معرفة **جيد إلى متوسط** بالقوانين الداعمة للتعليم الإلزامي بنسبة إجمالية بلغت (81.6%)، في حين كانت المعرفة **ضعيفة** لدى (10.9%) فقط، و**جيدة جداً** لدى (7.6%). ويشير ذلك إلى حاجة لتعزيز المعرفة القانونية لدى الفتيات وأسرهن.

سابعاً: المقترحات الداعمة لتعزيز تعليم الفتيات

14- توفير منح ومستلزمات دراسية

أظهرت النتائج أن (67.4%) أشرن إلى عدم توفر **منح ومستلزمات دراسية**، مقابل (32.6%) أكدوا توفرها، ما يسلط الضوء على فجوة واضحة في الدعم المادي المباشر.

15- تحسين جودة التعليم وتدريب المعلمين

أفادت نسبة مرتفعة (73.9%) بعدم وجود جهود كافية في **تحسين جودة التعليم وتدريب المعلمين**، مقابل (26.1%) فقط يرون وجودها، ما يؤكد أهمية هذا المحور كأولوية إصلاحية.

16- التوعية المجتمعية

أشارت النتائج إلى أن (56.5%) يؤكدن أهمية وتوفر **التوعية المجتمعية حول تعليم الفتيات**، مقابل (43.5%) لا يرين ذلك، مما يعكس إدراكاً عاماً لأهمية هذا العامل.

17- إعداد وتفعيل القوانين

بيّنت النتائج أن (65.2%) أشرن إلى ضعف **إعداد وتفعيل القوانين الداعمة لتعليم الفتيات**، مقابل (34.8%) فقط يرون عكس ذلك، ما يدل على الحاجة إلى تعزيز التطبيق الفعلي للتشريعات.

18- توفير مدارس خاصة للفتيات

أظهرت النتائج أن (58.7%) أفدن بعدم توفر **مدارس خاصة للفتيات**، مقابل (41.3%) أشرن إلى توفرها، ما يشير إلى وجود طلب مجتمعي نسبي على هذا النوع من المدارس.

ولقياس صدق وثبات الاستبانة من خلال الاتي:

1- معامل الفا كرونباخ لقياس صدق وثبات الاستبانة وكانت نتائجه كالاتي

جدول (3-2) معامل الفا كرونباخ

المحور	عدد البنود	معامل ألفا كرونباخ	الحالة
المحور الأول	3	0.771	مقبول/جيد
المحور الثاني	3	0.673	مقبول/جيد
المحور الثالث	3	0.630	مقبول/جيد
المحور الرابع	2	0.655	مقبول/جيد
المحور الخامس	2	0.605	مقبول/جيد
المحور السادس	6	0.723	مقبول/جيد
الاستبيان ككل	**19**	**0.795**	**مرتفع جداً**

من خلال الجدول أعلاه يتبين الاتي:

- جميع المحاور أظهرت معاملات ألفا كرونباخ بين 0.605 و0.771، مما يدل على **اتساق داخلي جيد ومقبول** لكل محور من محاور الاستبانة.

- الاستبيان ككل حصل على قيمة ألفا 0.795، مما يعكس **درجة عالية جداً من الثبات والموثوقية** للاستبيان بأكمله.

- هذه النتائج تؤكد أن البنود ضمن كل محور مترابطة جيدًا وأن الاستبانة صالحة للاستخدام في تحليل آراء ومواقف المشاركات.

ولقياس ارتباط كل محور بالاسئلة الخاصة به من خلال معامل ارتباط بيرسون وكانت نتائجه كالاتي:

جدول (3-3) معامل ارتباط بيرسون لقياس ارتباط البنود بالمحور

المحور	رمز البند	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المحور الأول	س1أ	0.499	0.01
	س1ب	0.821	0.01
	س1ج	0.515	0.01
المحور الثاني	س2أ	0.682	0.01
	س2ب	0.591	0.01
	س2ج	0.456	0.01

المحور	رمز البند	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المحور الثالث	س3أ	0.587	0.01
	س3ب	0.799	0.01
	س3ج	0.351	0.01
المحور الرابع	س4أ	0.683	0.01
	س4ب	0.670	0.01
المحور الخامس	س5أ	0.575	0.01
	س5ب	0.852	0.01
المحور السادس	س6أ	0.612	0.01
	س6ب	0.664	0.01

●جميع البنود أظهرت معاملات ارتباط إيجابية ودالة عند مستوى 0.01، مما يدل على **صدقية الاستبانة** بأن كل بند مرتبط بالمحور الذي ينتمي إليه.

●**المحور الأول (المستوى التعليمي والدخل المالي) :**أعلى ارتباط كان لس1ب (0.821)، ما يعكس تأثير دخل الأسرة بشكل واضح على فرص تعليم الفتيات.

●**المحور الثاني (العادات والتقاليد) :**معاملات ارتباط مرتفعة (0.456 – 0.682)، مما يؤكد تأثير البيئة الثقافية على التعليم.

●**المحور الثالث (القرب الجغرافي وجودة التعليم) :**البنود مرتبطة بشكل متفاوت (0.351 – 0.799)، وتوضح أن توفر مدرسة قريبة وجودة التعليم عوامل مهمة.

●**المحور الرابع (التوعية والدعم النفسي والاجتماعي) :**معاملات ارتباط قوية (0.670 – 0.683)، مما يشير إلى أهمية التوعية والدعم النفسي في تعزيز التحصيل التعليمي.

●**المحور الخامس (القوانين والتشريعات التعليمية) :**أعلى الارتباط كان للبند الثاني (0.852)، مما يوضح أثر التشريعات على التعليم.

●**المحور السادس (السياسات والمبادرات العملية) :**البنود مرتبطة جيدًا (0.612 – 0.664)، ما يعكس فعالية السياسات العملية والمبادرات المجتمعية في دعم التعليم.

ثانياً: إختبار متغيرات البحث من حيث الإعتدالية (التوزيع الطبيعي)

يستخدم هذا الإختبار لمعرفة مدى اعتدالية البيانات من حيث أنها (تتبع التوزيع الطبيعي) أم لا، وإجراء هذا الإختبار مهم لتحديد الأساليب الإحصائية التي تتوافق مع هذا النوع من البيانات. ويتم ذلك من خلال اختبار كولموكروف - سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test)، حيث أن فرضيه العدم لهذا الاختبار تفترض

إن البيانات لها التوزيع الطبيعي أما الفرضية البديلة فتفترض أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، بمستوى معنوية 5%.

H_0: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي

H_1: البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي

ولمعرفة ان بيانات متغير الاستجابة تتبع التوزيع الطبيعي ام لا من خلال الجدول الاتي:

جدول (3-4): إختبار متغير الاستجابة (مستوى التعليم الذي وصلت اليه) من حيث التوزيع الطبيعي

	Kolmogorov-Smirnov[a]		
	Statistic	df	Sig.
مستوى التعليم الذي وصلت اليه	.517	92	.060

نلاحظ من الجدول (3-4) إن قيمة مستوى المعنوية لكل متغير الاستجابة، وكانت قيمة .sig اكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على إن البيانات تمتلك التوزيع الطبيعي ورفض الفرضية البديلة.

ولتأكيد ما تم ذكره في الاختبار من خلال الشكل الاتي:

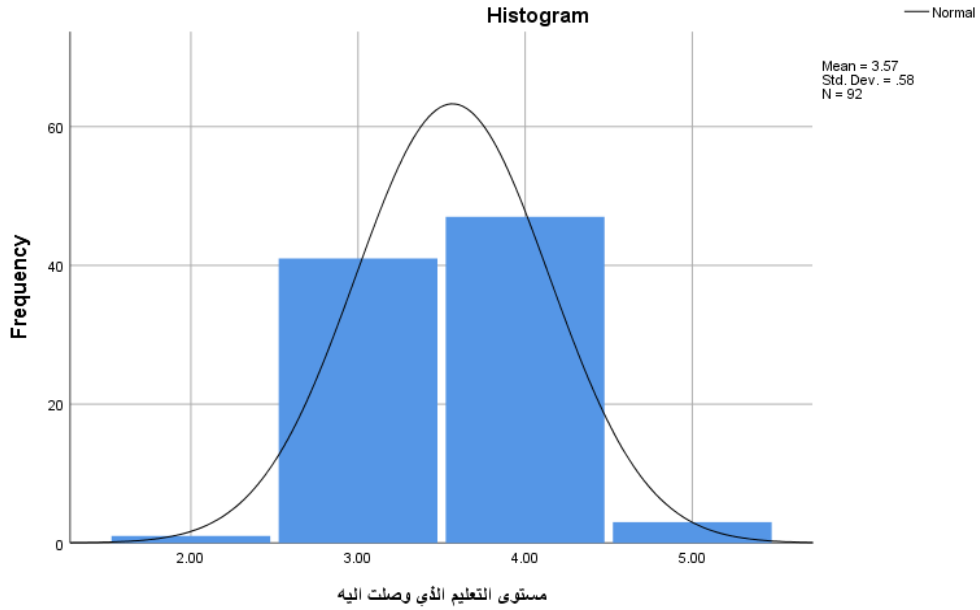

شكل (3-1): المدرج التكراري لمتغير الاستجابة (مستوى التعليم الذي وصلت اليه)

يتبين من خلال الشكل اعلاه ان بيانات متغير الاستجابة تتبع التوزيع الطبيعي.

ثالثاً: اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة

من خلال استخدام اختبار ارتباط بيرسون تم الحصول على النتائج في الجدول الاتي:

جدول (3-5) ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

	ماهو مستوى التعليم الذي وصلت اليه؟	البيئة	ماهو الدخل الشهري لاسرتك؟	هل تعتقدين ان التكاليف المالية تمثل عائقا امام تعليم الفتيات في عائلتك؟	هل تعتقدين ان العادات والتقاليد المحلية تؤثر على التحاق الفتيات بالمدارس؟	هل هناك مدرسة قريبة من مكان سكنك توفر تعليماً جيداً للفتيات؟	ما هو تقييمك لجودة التعليم في المدارس التي تلتحق بها الفتيات في منطقتك؟	هل تتوفر في منطقتك وسائل النقل والمواصلا ت المناسبة لنقل الطلاب من والى المدرسة؟	هل تعتقدين ان هناك حملات توعية كافية حول أهمية تعليم الفتيات في منطقتك؟	هل تتوفر برامج دعم نفسي واجتماعي للفتيات في المدارس؟	هل تعتقدين ان القوانين الحالية تشجع على تعليم الفتيات بشكل كاف؟	ما مدى معرفتك بالقوانين التي تدعم التعليم الالزامي للفتيات؟	توفير منح ومستلزمات دراسية	تحسين جودة التعليم وتدريب المعلمين	التوعية المجتمعية حول أهمية تعليم الفتيات	اعداد وتفعيل القوانين التي تدعم تعليم الفتيات	توفير مدارس خاصة للفتيات
ماهو مستوى التعليم الذي وصلت اليه؟	1	-.024-	.254*	.141	.008	-.250-*	.050	-.228-*	-.237-*	.035	.025	-.203-	-.119-	.052	.023	.115	-.133-
البيئة	-.024-	1	-.092-	-.172-	-.058-	.069	.230*	.140	.147	-.018-	.037	.214*	.220*	-.093-	-.028-	.086	-.046-
ماهو الدخل الشهري لاسرتك؟	.254*	-.092-	1	.101	-.094-	-.166-	-.151-	.052	-.087-	-.053-	-.157-	-.155-	.046	.030	.261*	-.054-	-.236-*
هل تعتقدين ان التكاليف المالية تمثل عائقا امام تعليم الفتيات في عائلتك؟	.141	-.172-	.101	1	.014	-.174-	.022	-.233-*	-.338-**	-.024-	.136	.015	-.225-*	.086	.074	.069	.096
هل تعتقدين ان العادات والتقاليد المحلية تؤثر على التحاق الفتيات بالمدارس؟	.008	-.058-	-.094-	.014	1	.020	.042	-.043-	-.091-	-.179-	.028	.138	.124	.194	-.126-	.039	-.066-
هل هناك مدرسة قريبة من مكان سكنك توفر تعليماً جيداً للفتيات؟	-.250-*	.069	-.166-	-.174-	.020	1	.026	.212*	-.041-	.145	.315**	-.002-	.057	-.015-	-.160-	.024	.060

ما هو تقييمك لجودة التعليم في المدارس التي تلتحق بها الفتيات في منطقتك؟	.050	.230*	-.151-	.022	.042	.026	1	-.070-	.016	.053	.044	.304**	-.024-	-.027-	.058	.189	-.128-
هل تتوفر في منطقتك وسائل النقل والمواصلات المناسبة لنقل الطلاب من والى المدرسة؟	-.228-*	.140	.052	-.233-*	-.043-	.212*	-.070-	1	.050	-.058-	.056	-.139-	.070	-.077-	-.088-	.048	.108
هل تعتقدين ان هناك حملات توعية كافية حول أهمية تعليم الفتيات في منطقتك؟	-.237-*	.147	-.087-	-.338-**	-.091-	-.041-	.016	.050	1	-.084-	.068	.193	.219*	-.052-	-.144-	.028	.015
هل تتوفر برامج دعم نفسي واجتماعي للفتيات في المدارس؟	.035	-.018-	-.053-	-.024-	-.179-	.145	.053	-.058-	-.084-	1	.183	.024	-.044-	.068	-.004-	-.006-	-.032-
هل تعتقدين ان القوانين الحالية تشجع على تعليم الفتيات بشكل كاف؟	.025	.037	-.157-	.136	.028	.315**	.044	.056	.068	.183	1	.061	.133	.126	-.181-	.046	.095

ما مدى معرفتك بالقوانين التي تدعم التعليم الالزامي للفتيات؟	-.203-	.214*	-.155-	.015	.138	-.002-	.304**	-.139-	.193	.024	.061	1	.123	-.081-	.088	-.101-	.018
توفير منح ومستلزمات دراسية	-.119-	.220*	.046	-.225-*	.124	.057	-.024-	.070	.219*	-.044-	.133	.123	1	-.121-	-.138-	-.119-	-.254-*
تحسين جودة التعليم وتدريب المعلمين	.052	-.093-	.030	.086	.194	-.015-	-.027-	-.077-	-.052-	.068	.126	-.081-	-.121-	1	-.171-	-.291-**	-.034-
التوعية المجتمعية حول أهمية تعليم الفتيات	.023	-.028-	.261*	.074	-.126-	-.160-	.058	-.088-	-.144-	-.004-	-.181-	.088	-.138-	-.171-	1	-.234-*	-.333-**
اعداد وتفعيل القوانين التي تدعم تعليم الفتيات	.115	.086	-.054-	.069	.039	.024	.189	.048	.028	-.006-	.046	-.101-	-.119-	-.291-**	-.234-*	1	-.103-
توفير مدارس خاصة للفتيات	-.133-	-.046-	-.236-*	.096	-.066-	.060	-.128-	.108	.015	-.032-	.095	.018	-.254-*	-.034-	-.333-**	-.103-	1

من خلال الجدول (3-5) يتبين الاتي:

1- العلاقة بين مستوى التعليم والمتغيرات الأخرى:

- **الدخل الشهري للأسرة:**
  - هناك علاقة موجبة متوسطة بين مستوى التعليم والدخل الشهري للأسرة (**r = 0.254**) ، مما يشير إلى أن الأسر ذات الدخل المرتفع تميل إلى تقديم تعليم أفضل.
- **وجود مدارس قريبة توفر تعليما جيدا للفتيات:**
  - هناك علاقة سلبية بين مستوى التعليم ومدى توفر المدارس القريبة (**r = -0.250**) قد يشير ذلك إلى أن عدم توفر المدارس القريبة يمثل عائقًا يؤثر على مستوى التعليم.
- **وسائل النقل المتوفرة:**
  - هناك علاقة سلبية متوسطة بين مستوى التعليم وتوفر وسائل النقل (**r = -0.228**) يشير ذلك إلى أن نقص وسائل النقل يمثل عائقًا للتعليم.

2- البيئة (حضر/ريف)

- **مدى معرفتك بالقوانين التي تدعم التعليم الإلزامي للفتيات:**
  - توجد علاقة موجبة بين البيئة ومعرفة القوانين (**r = 0.214**) ، مما يشير إلى أن المعرفة بالقوانين تكون أعلى في البيئات الحضرية مقارنة بالريف.
- **توفير منح ومستلزمات دراسية:**
  - البيئة ترتبط ارتباطاً موجباً بتوفير منح ومستلزمات دراسية بقيمة بلغت (**r = 0.220**) ، مما يشير إلى أن البيئات التي تحصل على دعم مادي أو منظم تحقق معدلات تعليمية أفضل.

3- الدخل الشهري للأسرة:

- **التوعية المجتمعية حول أهمية تعليم الفتيات:**
  - توجد علاقة موجبة متوسطة بين الدخل الشهري والتوعية المجتمعية (**r = 0.261**) ، مما يشير إلى أن الأسر ذات الدخل الأعلى تكون أكثر وعيًا بأهمية تعليم الفتيات.
- **توفير مدارس خاصة للفتيات:**
  - توجد علاقة سلبية بين الدخل الشهري وتوفير مدارس خاصة للفتيات بقيمة بلغت - (**r = 0.236**)قد يشير ذلك إلى أن الأسر ذات الدخل الأعلى لا تعتمد على مدارس خاصة لأنهن قادرات على تحمل تكاليف التعليم العام أو الخاص.

4- التكاليف المالية كعائق أمام التعليم:

- **حملات التوعية حول أهمية تعليم الفتيات:**
  - توجد علاقة سلبية متوسطة بين تصور التكاليف كعائق وحملات التوعية (**r = -0.338**) ، مما يعني أن تعزيز حملات التوعية يمكن أن يخفف من تأثير التكاليف على تعليم الفتيات.
- **توفير منح ومستلزمات دراسية:**

- العلاقة سلبية بين تصور التكاليف كعائق وتوفير منح دراسية (**r = -0.225**) ، مما يشير إلى أهمية تعزيز الدعم المالي لتقليل العقبات المرتبطة بالتكاليف.

5- جودة التعليم:

- **معرفة القوانين التي تدعم التعليم الإلزامي للفتيات:**
  - هناك علاقة موجبة بين جودة التعليم ومعرفة القوانين (**r = 0.304**) ويشير ذلك إلى أن تحسين جودة التعليم قد يرتبط بزيادة الوعي بالقوانين الداعمة للتعليم الإلزامي.
- **القوانين الحالية وتشجيع التعليم:**
  - توجد علاقة موجبة بين جودة التعليم ومدى تشجيع القوانين الحالية للتعليم (**r = 0.315**) يشير ذلك إلى أهمية تطوير القوانين لتشجيع تعليم الفتيات.

6- التوعية المجتمعية وأهمية تعليم الفتيات:

- **إعداد وتفعيل القوانين:**
  - توجد علاقة سلبية بين التوعية المجتمعية وإعداد وتفعيل القوانين التي تدعم تعليم الفتيات (**r = -0.234**)قد يشير ذلك إلى أن التوعية غير كافية أو أن القوانين الحالية تحتاج إلى تحديث لتلبية احتياجات المجتمع.
- **توفير مدارس خاصة للفتيات:**
  - العلاقة سلبية بين التوعية المجتمعية وتوفير مدارس خاصة للفتيات (**r = -0.333**) قد يعني ذلك أن التوعية تركز على تحسين التعليم في المدارس العامة بدلاً من دعم إنشاء مدارس خاصة.

7- الحملات التوعوية وبرامج الدعم النفسي:

- **برامج الدعم النفسي والاجتماعي:**
  - العلاقة بين وجود حملات التوعية وبرامج الدعم النفسي موجبة (**r = 0.219**) ، مما يشير إلى أن تعزيز التوعية قد يساعد في تحسين الدعم النفسي والاجتماعي في المدارس.

رابعاً: تحليل الانحدار:

تحليل الانحدار هو أداة إحصائية تُستخدم لدراسة العلاقة بين متغير الاستجابة (Dependent Variable) وعدد من المتغيرات التوضيحية (Independent Variables). يهدف إلى تحديد مدى تأثير المتغيرات التوضيحية على متغير الاستجابة والتنبؤ بقيمته.

معادلة الانحدار الخطي المتعدد هي الاتي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \ldots + \beta_n X_n + \epsilon$$

حيث أن **Y** = متغير الاستجابة

β_0 = قيمة ثابتة ***Constant*** أو ***Intercept***
β_n = ميل ألإنحدار y على المتغير التوضيحي.
X_n = المتغيرات التوضيحية
ϵ = الخطأ العشوائي.

ولتحليل العلاقة بين متغير الاستجابة والمتغيرات التوضيحية لمتغيرات الدراسة من خلال الجداول الاتية:

جدول (3-6): قياس دقة انموذج الانحدار

Model Summary[b]				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.872[a]	.760	.701	.52325

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان قيمة R بلغت حوالي **0.872**، مما يشير إلى وجود علاقة قوية بين المتغيرات التوضيحية ومتغير الاستجابة (مستوى التعليم الذي وصلت إليه الفتيات)، وكذلك بلغت قيمة R^2 **0.760 =**، مما يعني أن المتغيرات التوضيحية تفسر حوالي **76%**من التباين في مستوى التعليم الذي وصلت إليه الفتيات، وهو مستوى تفسير مرتفع.

ولمعرفة تأثير المتغيرات التوضيحية على متغير الاستجابة (مستويات الدراسة لدى الفتيات) من خلال جدول تحليل التباين (ANOVA- Table) وكالاتي:

جدول (3-7): تحليل التباين

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	12.160	12	1.013	4.339	.000[b]
	Residual	18.449	79	.234		
	Total	30.609	91			

الجدول (3-5) يبين تأثير المتغيرات التوضيحية على متغير الاستجابة اذ بلغت قيمة F حوالي **4.339**، مما يشير إلى أن الانموذج الإحصائي ككل ذو دلالة إحصائية اذ كانت (sig.=0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية .(sig. < 0.05) ، وبهذا نستنتج أن المتغيرات التوضيحية مجتمعة لها تأثير كبير على متغير الاستجابة (مستوى التعليم).

ولمعرفة أي المتغيرات التوضيحية لها التأثير الاكبر من عدمه على متغير الاستجابة من خلال الجدول الاتي:

جدول (3-8): معاملات المتغيرات التوضيحية

Model	B	Std. Error	t	Sig.
(Constant)	1.296	.612	2.118	.038
العمر	1.398	.330	4.234	.000
البيئة	.229	.132	1.736	.087
الدخل الشهري للاسرة	.252	.094	1.630	.010
هل تعتقدين ان التكاليف المالية تمثل عائقا امام تعليم الفتيات في عائلتك؟	.031	.131	.239	.041
هل تعتقدين ان العادات والتقاليد المحلية تؤثر على التحاق الفتيات بالمدارس؟	-.093-	.119	-.783-	.436
هل هناك مدرسة قريبة من مكان سكنك توفر تعليماً جيداً للفتيات؟	.220	.134	1.644	.104
ما هو تقييمك لجودة التعليم في المدارس التي تلتحق بها الفتيات في منطقتك؟	.049	.071	.691	.492
هل تتوفر في منطقتك وسائل النقل والمواصلات المناسبة لنقل الطلاب من والى المدرسة؟	.311	.147	2.111	.038
هل تعتقدين ان هناك حملات توعية كافية حول أهمية تعليم الفتيات في منطقتك؟	.169	.116	1.451	.151
هل تتوفر برامج دعم نفسي واجتماعي للفتيات في المدارس؟	.082	.115	.713	.478
هل تعتقدين ان القوانين الحالية تشجع على تعليم الفتيات بشكل كاف؟	-.085-	.116	-.737-	.464
ما مدى معرفتك بالقوانين التي تدعم التعليم الالزامي للفتيات؟	-.096-	.075	-1.276-	.206
توفير منح ومستلزمات دراسية	-.270-	.141	-1.922-	.058
تحسين جودة التعليم وتدريب المعلمين	.019	.143	.130	.897
التوعية المجتمعية حول أهمية تعليم الفتيات	-.072-	.135	-.533-	.596
اعداد وتفعيل القوانين التي تدعم تعليم الفتيات	.003	.137	.022	.983
توفير مدارس خاصة للفتيات	-.120-	.133	-.905-	.369

من خلال الجدول اعلاه يتبين متغير العمر له تأثير قوي وإيجابي على مستوى تعليم الفتيات ومع كل زيادة في العمر، يزيد مستوى التعليم الذي تصل إليه الفتيات بشكل ملحوظ وذلك من خلال قيمة Sig = 0.000

اذ كانت اقل من مستوى المعنوية 0.05، وهذا يعني تعزيز فرص التعليم للفتيات في الأعمار المبكرة لضمان استمرارية التعليم. ومتغير الدخل الشهري للأسرة ذو تأثير معنوي من خلال قيمة Sig = 0.010 وهي اقل من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي فإن زيادة دخل الأسرة يرتبط إيجابياً بمستوى تعليم الفتيات، مما يعكس أهمية الوضع الاقتصادي في تحسين فرص التعليم وتقديم دعم مالي للأسر ذات الدخل المنخفض لتخفيف العبء المالي وتعزيز التحاق الفتيات بالتعليم. وفيما يخص متغير التكاليف المالية تمثل عائقًا؟ فهو ذو تأثير معنوي اذ بلغت قيمة (sig.= 0.041) وبهذا فأن التكاليف المالية تشكل عائقًا اما التحاق الفتيات بالتعليم. مما يستدعي توفير منح ومستلزمات دراسية مجانية أو بأسعار مدعومة للفتيات. وان متغير وسائل النقل والمواصلات فهو ذو تأثير معنوي اذ بلغت قميه (sig.= 0.038) وبهذا فإن توفر وسائل النقل يؤثر بشكل إيجابي ومعتدل على تعليم الفتيات. مما يستدعي تحسين وسائل النقل المدرسي، خاصة في المناطق النائية.

اما المتغيرات الاخرى البيئة (ريفية/حضرية) فهو متغير غير مؤثر اذ بلغت قيمة Sig = 0.087وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05 وان البيئة تلعب دوراً محتملًا في تحديد مستوى تعليم الفتيات. مما يستدعي التركيز على تحسين البيئة التعليمية في المناطق الريفية حيث يكون التعليم أكثر تحدياً. ومتغير توفير منح ومستلزمات دراسية فهو ذو تأثير سلبي بقيمة بلغت0.270- = B مما يشير إلى أن توفير المنح والمستلزمات وحده قد لا يكون كافياً لتحسين مستوى تعليم الفتيات، ودمج هذا المتغير مع برامج شاملة تشمل التوعية وتحسين جودة التعليم.

اما متغير العادات والتقاليد فهو متغير غير مؤثر من خلال قيمة Sig = 0.436 اذا كانت قيمة اكبر من مستوى المعنوية 0.05. ومتغير وجود مدرسة قريبة توفر تعليماً جيداً وبهذا فإن التأثير الإيجابي واضح لكنه غير دال إحصائيا من خلال قيمة ,B = 0.220 و Sig = 0.436 اذا كانت قيمة اكبر من مستوى المعنوية 0.05 مما يستوجب زيادة عدد المدارس القريبة في المناطق النائية وتحسين جودتها. ومتغير جودة التعليم وتدريب المعلمين: لم يظهر تأثير واضح من خلال قيمة Sig = 0.897 والسبب هو أن تقييم الجودة لم يكن ملموساً بما يكفي، وينبغي تعزيز الجودة مع قياس أدق للتأثير. ومتغير برامج الدعم النفسي والاجتماعي لم يظهر تأثير من خلال قيمة Sig = 0.478 مما يتوجب تحسين فعالية برامج الدعم النفسي والاجتماعي لتصبح ذات تأثير ملموس. ومتغير حملات التوعية المجتمعية تأثيره غير دال إحصائياً من خلال قيمة Sig = 0.596 مما يستوجب زيادة شمولية وفعالية حملات التوعية، واستهداف الفئات الأكثر تأثيراً على تعليم الفتيات مثل (أولياء الأمور). ومتغير إعداد وتفعيل القوانين لم تظهر تأثيرا مباشراً من

خلال قيمة B = 0.003, Sig = 0.983 مما يستدعي تفعيل القوانين بشكل أكثر جدية، وضمان تطبيقها الفعلي على أرض الواقع. ومتغير توفير مدارس خاصة للفتيات لم يظهر تأثير Sig = 0.369 مما يستوجب تعزيز جودة المدارس الحالية بدلاً من التركيز فقط على إنشاء مدارس خاصة.

(3-3) الاستبانة الثانية التي تملأ من قبل الهيئة التدريسية :

ومن خلال توزيع الاستبانة على الهيئة التدريسية، تم جمع بيانات حول أبرز العوائق التي تواجه الفتيات في الالتحاق بالمدارس، تقييم جودة التعليم، وتوافر المرافق المدرسية ومدى الحاجة إلى تحسينها.

الجدول (3-9): ابرز العوائق التي تواجه الفتيات للالتحاق بالمدرسة

ماهي ابرز العوائق التي تواجهها الفتيات في الالتحاق بالمدرسة في منطقتك؟				
		Responses		Percent of Cases
		N	Percent	
	التكاليف المالية	39	30.0%	81.3%
	التقاليد والأعراف الاجتماعية	6	4.6%	12.5%
	نقص المرافق التعليمية	6	4.6%	12.5%
	الزواج المبكر	13	10.0%	27.1%
	نقص الدعم الاسري	18	13.8%	37.5%
	نقص الوعي بأهمية التعليم	19	14.6%	39.6%
	المسؤوليات العائلية والحاجة للعمل لدعم الاسرة	8	6.2%	16.7%
	بُعد المدرسة عن مكان السكن	4	3.1%	8.3%
	المشاكل الصحية	12	9.2%	25.0%
	التحديات الأمنية	3	2.3%	6.3%
	البيئة المدرسية غير المناسبة	2	1.5%	4.2%
Total		130	100.0%	270.8%
a. Dichotomy group tabulated at value 1.				

تبين من خلال الجدول (3-9) اعلاه ان ابرز العوائق التي تواجه الفتيات للالتحاق بالمدرسة هي:

- التكاليف المالية تمثل العائق الأكبر بنسبة **30%** من إجابات الهيئة التدريسية، حيث أشار حوالي **81.3%** من المشاركين إلى أن التكاليف تشكل عائقًا رئيساً.
- نقص الدعم الأسري ونقص الوعي بأهمية التعليم كانا من بين العوائق المهمة بنسبة **13.8%** و **14.6%** على التوالي.
- الزواج المبكر كان من أبرز التحديات الاجتماعية بنسبة **10%**، بينما أشارت **9.2%**من الإجابات إلى أن المشاكل الصحية تعيق التحاق الفتيات.

- العوائق الأخرى مثل **بعد المدرسة، التحديات الأمنية، والبيئة المدرسية غير المناسبة** تمثل نسباً أقل ولكنها لا تزال تؤثر بشكل محدود.

وفيما يخص جودة التعليم المقدمة كانت نتائج اجابات الهيئة التدريسية كالاتي:

جدول (3-10): تقييم جودة التعليم

كيف تقيم جودة التعليم الذي تقدمه المدرسة للفتيات؟		
	Frequency	Percent
ممتاز	26	28.3
جيد	14	15.2
متوسط	7	7.6
ضعيف	1	1.1
Total	48	52.2

من خلال الجدول (3-10) يتبين الاتي:

- **28.3%**من الهيئة التدريسية قيموا جودة التعليم بالممتاز، و **15.2%**اعتبروه جيدًا.
- ومع ذلك، أشار **7.6%**من المشاركين إلى أن التعليم متوسط الجودة، بينما وصفه **1.1%**فقط بأنه ضعيف.

ولتوضيح ما تم ذكره من خلال الشكل الاتي:

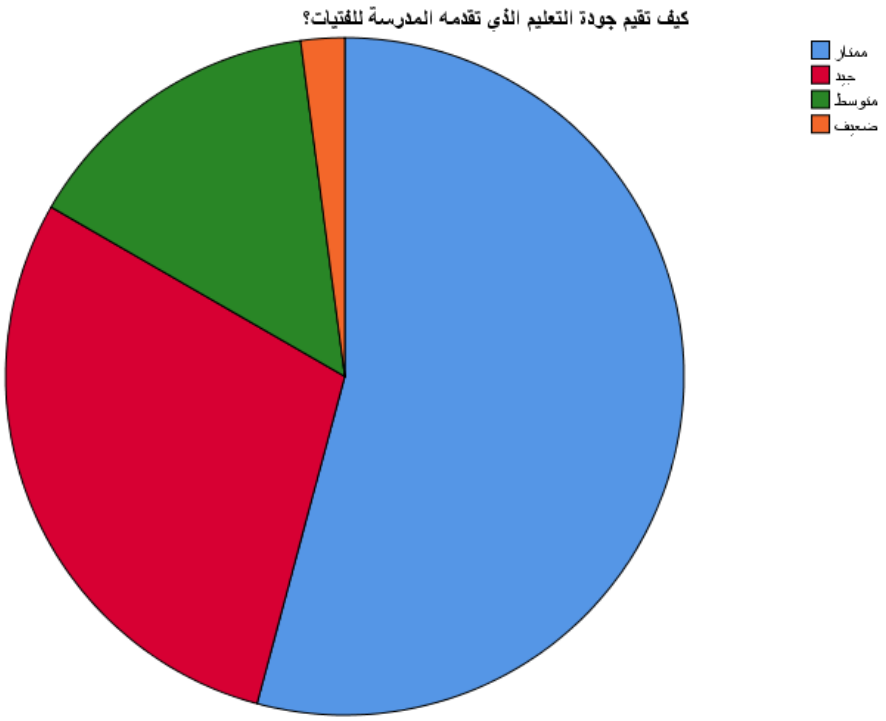

شكل (3-2) تقييم جودة التعليم

ولمعرفة هل ان المرافق المدرسية مناسبة وملائمة للفتيات من خلال الجدول (3-9)

جدول (3-11): **المرافق المدرسية المتاحة مناسبة وملائمة للفتيات**

هل تعتقد ان المرافق المدرسية المتاحة مناسبة وملائمة للفتيات؟		
	Frequency	Percent
نعم	38	41.3
لا	10	10.9
Total	48	52.2

من خلال جدول (3-9) يتبين ان **41.3%** من الهيئة التدريسية يرون أن المرافق المدرسية المتاحة ملائمة للفتيات. في المقابل، **10.9%**يرون أن المرافق غير كافية، ولتوضيح ذلك من خلال الشكل الاتي:

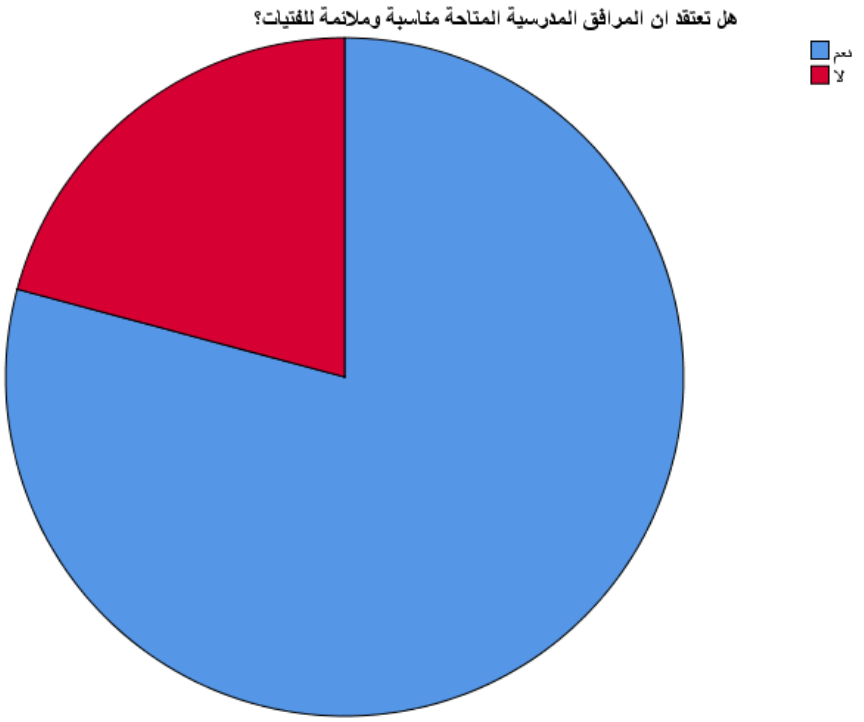

شكل (3-3): المرافق المدرسية المتاحة مناسبة وملائمة للفتيات

ولمعرفة رأس الهيئة التدريسية حول الحاجة إلى تحسين المرافق المدرسية لجعلها أكثر جذباً للفتيات من خلال الجدول الاتي:

جدول (3-12): **تحسين المرافق التعليمية لجعلها اكثر جذباً للفتيات**

هل هناك حاجة الى تحسين المرافق التعليمية لجعلها اكثر جذباً للفتيات؟		
	Frequency	Percent
نعم	38	41.3
لا	10	10.9
Total	48	52.2

من خلال الجدول اعلاه يتبين الاتي: اشار **41.3%** من الهيئة التدريسية إلى وجود حاجة ملحة لتحسين المرافق، بينما **10.9%**يرون أن المرافق لا تحتاج إلى تحسين، ولتوضيح ذلك من خلال الشكل الاتي:

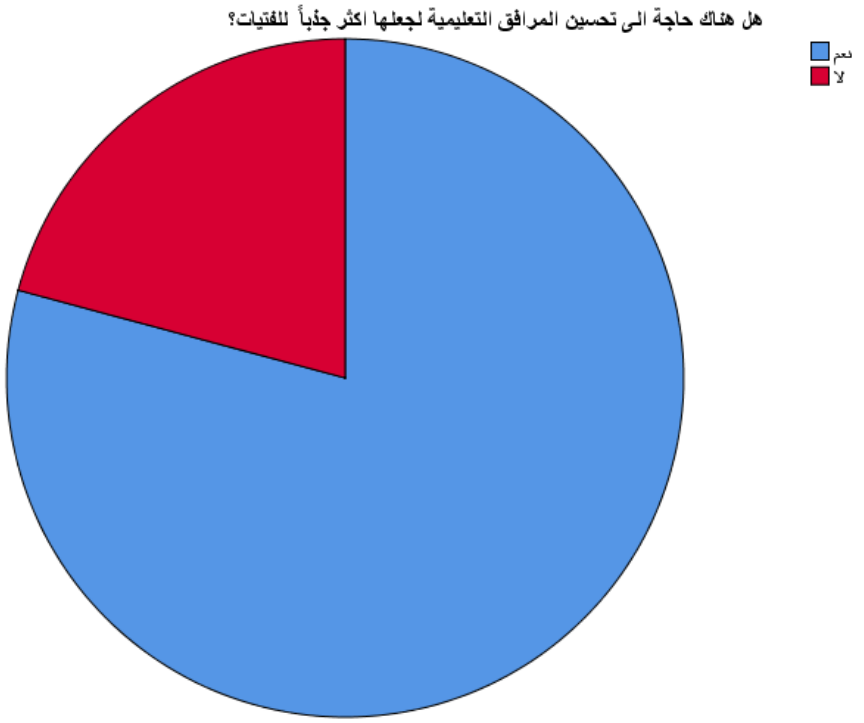

شكل (3-4): تحسين المرافق التعليمية لجعلها اكثر جذبا للفتيات

ولقياس صدق وثبات الاستبانة من خلال الاتي:

1- معامل الفا كرونباخ لقياس صدق وثبات الاستبانة وكانت نتائجه كالاتي

جدول (3-13) معامل الفا كرونباخ

المحور	معامل ألفا كرونباخ	الحالة
الاستبيان ككل	0.842	مرتفع جداً

من خلال الجدول أعلاه يتبين الاتي:

- الاستبيان ككل حصل على قيمة ألفا 0.842، مما يعكس **درجة عالية جداً من الثبات والموثوقية** للاستبيان بأكمله.

- هذه النتائج تؤكد أن البنود ضمن كل محور مترابطة جيدًا وأن الاستبانة صالحة للاستخدام في تحليل آراء ومواقف المشاركين.

الفصل الرابع
الاستنتاجات والتوصيات

تؤكد الاستنتاجات والتوصيات ادناه على أن تحسين واقع تعليم الفتيات في العراق يتطلب جهدا مشتركا بين الحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات التعليمية، ويستدعي تبني سياسات مدروسة ترتكز على الأدلة والبيانات الميدانية. إن معالجة الأسباب الجذرية لتسرب الفتيات من التعليم ستؤدي إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبناء مجتمع أكثر عدالة وانصاف.

أولًا: الاستنتاجات

1. العوامل الاقتصادية تمثل عائقا رئيسيا أمام التحاق الفتيات بالتعليم، خاصة في الأسر ذات الدخل المنخفض، حيث تبين وجود علاقة طردية بين دخل الأسرة واستمرار الفتاة في الدراسة.

2. البيئة الريفية تعاني من نقص كبير في البنية التحتية التعليمية، بما في ذلك بعد المدارس، وضعف وسائل النقل، وغياب البيئة المدرسية الملائمة للفتيات، مما يسهم في انخفاض معدلات التحاقهن بالتعليم.

3. التقاليد الاجتماعية تلعب دورا محوريا في تعليم الفتيات، حيث لا تزال بعض المجتمعات تنظر إلى تعليم الفتاة على أنه أمر ثانوي، مما يؤدي إلى تزويجها المبكر أو انسحابها من المدرسة.

4. جودة التعليم والمرافق المدرسية غير كافية، خاصة في المدارس المخصصة للفتيات، مما يؤدي إلى عزوف بعض الأسر عن إرسال بناتهن إلى المدارس بسبب ضعف الخدمات أو عدم وجود كادر تدريسي.

5. وعي أولياء الأمور بدور التعليم في تمكين الفتيات لا يزال محدودا في بعض المناطق، ويؤثر ذلك بشكل مباشر على قراراتهم بشأن تعليم بناتهم.

6. أظهر البحث أن التعليم يشكل أداة حاسمة في تمكين النساء وتحسين أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية، وهو عامل أساسي في تحقيق التنمية المستدامة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

7. أثر السياسات الحكومية الداعمة، مثل تقديم الحوافز المالية للأسر، وتوفير النقل المدرسي، وبناء مدارس قريبة وآمنة، لها تأثير مباشر على رفع نسب التحاق الفتيات واستمرارهن في التعليم.

8. تلعب الأسرة والمجتمع المحلي دورا محوريا في تعزيز أو تقييد فرص التعليم للفتيات، مما يتطلب جهودا توعوية موجهة تستهدف تغيير الصور النمطية وتعزيز القبول المجتمعي لتعليم الإناث.

9. التمكين يبدأ من التعليم الأساسي اذ أن الاستثمار في التعليم الأساسي للفتيات يُعدّ الخطوة الأهم لضمان استمراريتهن في المراحل التعليمية اللاحقة، ويؤثر إيجابا في تقليل معدلات التسرب والزواج المبكر.

10. أظهر البحث الحاجة إلى تعاون وتكامل بين الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات التعليمية، والقطاع الخاص، لوضع وتنفيذ برامج شاملة تعزز التحاق الإناث بالتعليم.

11. من الاثار المترتبة على تحسين التحاق الفتيات في التعليم:

* الملتحقة بالتعليم هي قوه بشريه معطله بل داعمة للتقدم والرقى وتشكل فائدة كبيرة على الامن التنموي والأمن القومي. لأوطانها، والملتحقة هو مدخل للتطور ودفع الجهل والمرض والجرائم.
* التسرب كونة مدخل الى جنوح الأحداث وهو سلوك منحرف ذو تداعيات خطيرة على المتسربة والأسرة والمجتمع.
* المساهمة الإيجابية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كونه يحد من الهدر التربوي.

ثانياً : التوصيات

1. **تعزيز الدعم الاقتصادي للأسر :** تصميم وتنفيذ برامج دعم مالي ومنح دراسية موجهة للأسر ذات الدخل المحدود للحد من الأعباء المالية التي تعيق استمرار الفتيات في التعليم.

2. **تحسين خدمات النقل المدرسي :** توفير وسائل نقل مدرسية آمنة ومنتظمة، خاصة في المناطق الريفية والنائية، لضمان وصول الفتيات إلى المدارس وتقليل نسب التسرب.

3. **تطوير البنية التحتية والبيئة التعليمية :** زيادة عدد المدارس في المناطق المحرومة، وتحسين المرافق المدرسية، وضمان بيئة تعليمية آمنة وملائمة للفتيات، مع الاهتمام بتوفير كادر تدريسي مؤهل.

4. **الارتقاء بجودة التعليم :** تعزيز برامج تدريب المعلمين، وتحسين المناهج الدراسية، بما يسهم في رفع مستوى التعليم وزيادة ثقة الأسر بالعملية التعليمية.

5. **تعزيز الوعي المجتمعي والأسري :** تنفيذ حملات توعوية مستمرة تستهدف الأسر والمجتمعات المحلية، للتأكيد على أهمية تعليم الفتيات ودوره في التمكين والتنمية والحد من الزواج المبكر.

6. **تفعيل التشريعات والسياسات الداعمة :** تطبيق القوانين المتعلقة بإلزامية التعليم وحماية حق الفتيات فيه بفاعلية أكبر، مع وضع آليات رقابية تضمن تنفيذها.

7. **تعزيز الشراكات المؤسسية :** توسيع نطاق التعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص لتنفيذ برامج شاملة ومستدامة لدعم تعليم الفتيات.

8. **التركيز على التعليم الأساسي للفتيات :** اعتبار الاستثمار في التعليم الأساسي للفتيات أولوية وطنية، لما له من أثر مباشر في تقليل التسرب الدراسي والزواج المبكر، وتعزيز فرص التعليم اللاحق.

ثالثاً: اليات مقترحة لتحسين التحاق الفتيات بالتعليم:

1. انشاء قاعدة معلومات دقيقة تمكن صناع القرار من رسم صورة مستقبلية لمعالجة مشكلة تسرب-الفتاة من خلال تعرف اتجاهات الرسوب والتسرب من سنة لأخرى حيث توجد صعوبة عند الرجوع الى المدارس للحصول على بيانات متعلقة بالمتسربين
2. وضع خطط لعلاج مشكلة التسرب مبنية على احصاءات دقيقة في كل محافظة
3. إعادة صياغة المدارس كمنظومة بحيث يصبح للتعليم معنى لدى التلميذ، وتصبح المدارس وسيلة يسعى إليها رغبة لا رهبة، ووسيلة يجد فيها ما يعود عليه بالنفع
4. التعليم فقد قيمته الاجتماعية مؤقتا حيث أن الفتاة في مرحلة المراهقة، وكذلك في المرحلة الجامعية ترى أن من أنهى تعليمه وتخرج من النساء بأعداد كبيرة يعانون من البطالة، فلا يجد مردود لتعليمهن، لذا يجب معالجة البطالة، فالقضية جزء من منظومة مجتمعية كاملة.
5. العمل على رفع مستوى الأسر الاقتصادي ، فهناك مشاكل تعليمية مرتبطة بثقافة الفقر في الأسر فكثير من المشكلات التعليمية مردها انخفاض المستوى الاقتصادي .
6. دعم المشاركة المجتمعية لمؤسسات التعليم
7. توعية الأسر الفقيرة بمخاطر الزواج المبكر للبنات وتفعيل القوانين التي تجرم زواج القاصرات
8. نشر الوعي وتثقيف الأسر بقيمة التعليم وأهميته ومخاطر التسرب على النساء
9. تعيل دور الأعلام الإيجابي الهادف وتشجيع التلاميذ واسرهم على التفاعل مع ما يفيدهم من برامج تعليمية وتوعوية وتثقيفية مثل متابعة البرامج التي تهدف الى تطوير الذات والابتعاد عن البرامج الهابطة التي تدمر القيم والأخلاق السامية.

رابعاً: إجراءات وقائية لتحسين التحاق النساء والفتيات بالتعليم :

الخطوة الاولى: منح الفتيات أساسا قويا من خلال تنمية الطفولة المبكرة. فمن الصعب معالجة العيوب التي تشكلت في المراحل الأولى من العمر، إلا أن برامج تنمية الطفولة المبكرة الفعالة للفتيات تمكنها من تفادي هذه العيوب، ومن ثم تحقق مردودا كبيرا. فبرامج الطفولة المبكرة تبني المهارات الفنية والإدراكية

والسلوكية التي تفضي إلى إنتاجية عالية في مراحل لاحقة من العمر. وتؤكد الإجراءات التداخلية الناجحة على عدة مجالات منها التغذية والتحفيز والمهارات الإدراكية الأساسية.

وتشير دراسة جديدة إلى أنه في جامايكا، وبعد 20 عاما من التدخل بتنفيذ برنامج تنمية الطفولة المبكرة، فإن المكاسب المعتادة للمستفيدين – من الأولاد والفتيات- كانت أعلى بنسبة 42 في المائة من تلك التي حققتها مجموعة الضبط. وإذا كان من المتعذر تحصيل هذه المكاسب لو أن جميع الأطفال استفادوا من مثل هذه الإجراءات التداخلية، وهي الغاية القصوى، فمن الواضح مع هذا أن التحفيز النفسي والاجتماعي يمكن أن يحسن المكاسب المستقبلية بدرجة كبيرة كارتباطهم المستمر في التعليم.

الخطوة الثانية: وتركز على التعليم الأساسي. وبالتأكيد أن ثمة فجوات تظل قائمة وتشير البيانات الواردة إلى أن 34 في المائة فقط من الفتيات اللائي في 24 بلدان منخفض الدخل يعشن في أفقر 20 في المائة من الأسر هن اللائي يكملن تعليمهن الابتدائي، بالمقارنة بنحو 72 في المائة من الفتيات في أغنى 20 في المائة من الأسر. هذه الفجوات المرتبطة بالدخل يمكن تقليصها من خلال الإجراءات التداخلية للحد من تكلفة الفرص التي تتاح لتعليم الفتيات، كالتحويلات النقدية المشروطة.

في اليمن على سبيل المثال ، يصل أحد هذه البرامج الجديدة، التي تستهدف الفتيات اللائي يدرسن في المراحل من الصف الرابع إلى التاسع بالمجتمعات المحلية المحرومة، إلى زهاء 40 ألف فتاة. وبالإضافة إلى زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم والحضور، فإننا نحتاج أيضا إلى التأكيد على أن كل الفتيات اللائي يذهبن إلى المدرسة يمكن أن يتعلمن – من خلال بناء أنظمة مدرسية أقوى وذات معايير تربوية واضحة، ومدرسين أكفاء، وموارد مناسبة، وبيئة تنظيمية مواتية تؤكد على المساءلة. ولكن لماذا التعلم؟ للتعلم في حد ذاته قيمة جوهرية، إلا أن التعليم والتدريب اللذين تثبت جدواهما في مكان العمل هو مهم أيضا .

الخطوة الثالثة : في مساعدة الفتيات على النمو هي تزويدهن بمهارات العمل التي يحتاجها أرباب العمل بالفعل، أو المهارات التي يمكن أن يستخدمنها في إقامة مشاريع العمل الخاصة بهن.وقد حققت الكثير من البلدان المساواة بين الجنسين في التعليم الأساسي (أو أنها تحرز تقدما سريعا في هذا الاتجاه). وعلى النقيض من ذلك، تظل معدلات المشاركة في القوى العاملة في أغلب البلدان النامية أقل بكثير بالنسبة للشابات عنها بالنسبة للرجال. ففي الهند ونيجيريا وجنوب أفريقيا، أكثر من ثلاثة أرباع الفتيات اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 إلى 24 عاما لا يلتحقن بأي عمل مدفوع الأجر كما أنهن لا يبحثن عن عمل. ووفقا لقاعدة البيانات الدولية لتوزّع الدخل، فإن ما يقرب من 40 في المائة من الشابات في العالم إما

عاطلات عن العمل أو "خاملات" (لا يتعلمن ولا يعملن). ويضاف إليهن ملايين الشابات اللائي يعملن في وظائف غير مدفوعة الأجر أو غير منتجة.

ومن الواضح أن هذا يمثل خسارة كبيرة لأسرهن وأيضا للنمو الاقتصادي. كيف يمكن أن نلحق الشابات بالوظائف المنتجة؟ وفقا لبحث جديد أجري في إطار مبادرة الفتيات المراهقات التي طرحها البنك الدولي، ساعد برنامج في ليبريا، زود الفتيات ممن تتراوح أعمارهن بين 16 إلى 27 عاما بالمهارات العملية والتدريب والعثور على عمل، في زيادة التوظيف بنحو 50 في المائة، كما أدى إلى مضاعفة مستوى دخلهن تقريبا. وكان له أيضا تأثير إيجابي على الثقة بالنفس، والرضا بنتائج العمل، وتحقيق الأمن الغذائي للأسر.

الخطوة الرابعة : تتعلق بتوفير البيئة التي تشجع الاستثمار في المعرفة والابتكار للتشجيع على التعليم . وهذا يتطلب مهارات خاصة بالابتكار للمساعدة في ربط الناس بالأفكار وخاصة الفتيات ، وأدوات إدارة المخاطر التي تسهل الابتكار. ومرة أخرى، تقف الفتيات في وضع غير موات عند مقارنتهن بالأولاد حيث تتدنى الفرص المتاحة لهن، ومن ثم تنخفض معدلات العمل الحر في العديد من البلدان.

وهناك برنامج جديد في أوغندا تديره منظمة التقدم القروي BRAC غير الحكومية يوفر للفتيات ممن تتراوح أعمارهن بين 14 إلى 20 عاما مكانا آمنا، والتدريب على مهارات الحياة، والتدريب على مهارات كسب العيش من أجل امتهان العمل الحر بناء على أحوال السوق المحلي. وحقق هذا البرنامج زيادة كبيرة في الدخل من العمل الحر دون أن تكون له آثار ضارة على نتائج التعليم. وعلاوة على ذلك، تقلصت معدلات الحمل بين المستفيدات من البرنامج، وزادت نسب الفتيات اللائي يستخدمن الواقي الذكري، كما انخفضت الممارسات الجنسية الإجبارية.

الخطوة الخامسة : والأخيرة، من الأهمية بالإمكان أن تشجع المجتمعات أسواق العمل الآمنة والمرنة والفعالة. وبخلاف اللوائح الصارمة لحماية الوظائف بالتزامن مع تدعيم أنظمة حماية الدخل، فإن توفير خدمات الوساطة للعمال والشركات يشكل عنصرا مهما لتحويل المهارات إلى وظائف وإنتاجية حقيقية.

وهذا مهم للفتيات أكثر منه للأولاد، حيث إن الفتيات أكثر خضوعا للقيود، فضلا عن أن سبل حصولهن على الفرص محدودة، وهو ما يمكن أن يؤدي بدوره إلى توقعات متدنية. ولكن يمكن التغلب على ذلك، على الأقل جزئيا، من خلال توفير المعلومات عن كيفية عمل الأسواق في الواقع. على سبيل المثال، يشير البحث إلى أن النساء اللاتي شاهدن شرائط تلفزيونية لنساء أخريات يعملن في وظائف يشغلها الذكور في العادة،

كإصلاح السيارات، وأبلغن بأن الأجور أعلى في هذه المجالات، كن أكثر ميلا إلى الاختيار والالتحاق بالتدريب في هذه الوظائف التي يشغلها الذكور عادة.

المصادر

1- (العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية).
2- الإعلان العالمي لحقوق الانسان (1948).
3- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، متاح على http://www.un.org/ar/documents/udhr.
4- بدرية، عبد الرحمن النفيسة (2018)، " تقويم واقع التعليم المتمازج في مدارس التعليم العام بمدينة الرياض وبناء نموذج للتطوير ".
5- البنك الدولي ، (2019) ، تمكين المرأة من خلال التعليم في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.
6- بوادي، & مصطفى، (2017)، " اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 بين الإيجابيات والإشكاليات " ، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، 2(4)، 9-43.
7- التقرير الإعلامي عن المرأة السعودية، نسخة تجريبية، مركز باحثات للدراسات.
8- التقرير الشامل للتنمية البشرية بالدول العربية (٢٠٠٣) Arab ,UNDP : متاح على : http://www.undp.org/rbas/ahdr. Human Development Report.
9- التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول ، سسلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، الإصدار الحادي عشر ،2006.
10- د. عارف بن عوض بن عبد الحليم الركابي، (2014) ، " اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) دراسة نقدية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية "، مجلة العلوم الشرعية- جامعة القصيم، 7(4) .
11- د. موحان لعيبي ولي، د. بديع محمود مبارك، & د. عبد الحسين احمد زويلف، (2008)، " الاهدار الكمي في التعليم العام والمهني في العراق "، DIRASAT TARBAWIYA, 1(4).
12- الربيعي ، ماجد زيدان ، (2006) ،" ظاهرة التسرب من التعليم الابتدائي الأسباب والاثار والمعالجات " ، بحث صادر بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة.
13- سراج الدين، اسماعيل (2006) ، " اصلاح التعليم في مصر".
14- صبا ، حسين (2024) ، " تعليم الفتيات في العراق دراسة تاريخية " Arab Science Heritage Journal, 21(2).
15- عبد اللطيف، عواطف ، 2008 ، " واقع المرأة بالعراق ما بعد التغيير " ، مجلة الحوار المتمدن.
16- منظمة المرأة العربية ، 2018 ، دراسة لنهوض بواقع المرأة في العراق بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة.
17- Amjad, M. J., et al (2017): "Women Empowerment: A Comparative Analysis of Women Empowerment Working in Public and Private Organizations of Sargodha District", International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Vol. 7, No.11, 301-308.
18- Winthrop, R., & Sperling, G. (2016): What Works in Girls' Education: Evidence for the World's Best Investment, Washington: Brookings Institution Press.